الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٨٠
الاثنين، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل: تقارير مكتب الجمعية العامة

التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة (A/53/250/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ستتناول الجمعية العامة صباح اليوم، أولا التقرير الثالث المقدم من المكتب فيما يتعلق بتوزيع البند ١٦٧ من جدول الأعمال، وطلب من الجمهورية الدومينيكية بإدراج بند إضافي في جدول الأعمال.

تبين الفقرة ١ من التقرير الوارد في الوثيقة A/53/250/Add.2، أن المكتب قرر أن يوصي الجمعية العامة بأن تنظر في البند ١٦٧ من جدول الأعمال المعنون "العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية"، مباشرة في جلسة عامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تبين الفقرة ٢ من التقرير قرار المكتب أن يوصي الجمعية العامة بأن يدرج البند المعنون "منح الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية مركز المراقب في الجمعية العامة"، في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

طلب إدراج بند فرعي إضافي: مذكرة من الأمين العام (A/53/235)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبلغ الأمين العام في مذكرته الواردة في الوثيقة A/53/235، الأعضاء بأنه تلقى إخطارا باستقالة السيد تادانوري إينوماتا (اليابان) من عضوية لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، إعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وبناء على ذلك، سوف يطلب من الجمعية العامة أن تقوم في

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

دورتها الحالية بتعيين شخص لملء هذا المقعد الشاغر خلال الفترة المتبقية للسيد اينوماتا التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

وبغية تمكين الجمعية العامة من اتخاذ الإجراء اللازم، سوف يكون من الضروري طلب إدراج بند فرعي إضافي بعنوان "تعيين عضو في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في إطار البند ١٧ من جدول الأعمال، تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى".

وما لم يكن هناك أي اعتراض، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على أن تغض الطرف عن حكم المادة ٤٠ من النظام الداخلي، الذي يتطلب أن يعقد المكتب اجتماعا بشأن مسألة إدراج هذا البند الفرعي من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، بناء على اقتراح الأمين العام، في أن تدرج بندا فرعيا إضافيا في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان "تعيين عضو في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة "؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وبالنظر إلى طبيعة البند الفرعي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في توزيع البند الفرعي الإضافي على اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سيبلغ رئيس اللجنة الخامسة بالقرار الذي اعتمد للتو.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين في الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة

تقرير خاص للجنة وثائق التفويض (A/53/726)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ٧ من تقريرها نصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"وقد نظرت في التقرير الخاص للجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه،

"توافق على التقرير الخاص للجنة وثائق التفويض".

وحيث أنه لا يوجد متكلمون بشأن هذا البند، فسنشرع في النظر في مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ٧ من التقرير الخاص.

ونبت الآن في توصية لجنة وثائق التفويض الواردة في الفقرة ٧ من التقرير الخاص.

وقد اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار هذا دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣/٥٣ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بذلك نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند ٣ من جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تقرير الأمين العام (A/53/672)

مشروع قرار (A/53/L.60)

تعديل (A/53/L.61)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل بولندا لكي يعرض مشروع القرار A/53/L.60.

السيد ويزنر (بولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بصفتي ممثلا للوزير بورنيسلاف غيريمك، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/53/L.60 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا" باسم مقدمي مشروع القرار الـ ٤٤ المدرجة أسماؤهم في الوثيقة، وطاجيكستان التي انضمت الى القائمة الأصلية.

وقبل أن انتقل الى مناقشة فحوى مشروع القرار، أود بداية أن أُعلن تأييد وفد بولندا للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق في سياق مناقشتنا ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي. وأسمحوا لي أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأرحب بالسفير جيانكارلو أراغونا، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يدل حضوره في هذه القاعة اليوم على استمرار وثوق الاتصالات وعلاقات التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن المخاطر والتحديات التي يواجهها الأمن في عالم اليوم بلغت من التعقيد وتعدد الجوانب حدا لا يمكن معه لأية منظمة أن تعالجها بمفردها. ولذا، فإن التعاون الوثيق بين مختلف الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية التي نشهدها اليوم لا يمثل تطورا إيجابيا فقط بل إنه شرط أساسي لرد المجتمع الدولي بطريقة فعالة على الأزمات والصراعات المعاصرة. وأن أمثلة ألبانيا والبوسنة والهرسك، ومؤخرا جدا، كوسوفو، بالاضافة الى الصراعات في المناطق الأخرى من العالم، تؤكد تماما هذا القول.

لا يمكن إلا من خلال التعاون خلق الظروف اللازمة للاستخدام الأمثل للفوائد النسبية المتوفرة لدى جميع المنظمات المشاركة في معالجة أزمة محددة أو صراع معين. وفي هذا المضمار، كان من بين المبادئ الإرشادية التي تعمل على تنفيذها الرئاسة البولندية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك من سبقونا، تكامل الإجراءات وأفضل استخدام للإمكانات الفريدة المتوفرة لدى كل منظمة ومؤسسة لمعالجة المشاكل الأمنية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتجنب المنافسة العقيمة. وما برحنا نشجع وجهة النظر التي ترى أنه ينبغي لجميع الشركاء أن يحتفظوا بهوياتهم الخاصة في الوقت الذي يتعاونون فيه بطريقة تخلو من الترتيب الهرمي.

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها إطارا شاملا ومفتوحا ما برحت تولي اهتماما خاصا لمسألة تعزيز توافق الجهود في ميدان الإنذار المبكر، ومنع الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراع. وما برحت تجهد من أجل وضع نظام للأمن التعاوني يتسم بالكفاءة والمرونة، ويستند الى الفوائد النسبية لدى مختلف المنظمات، مما يمكنها من تجميع مواردها وقدراتها بغية الرد بطريقة فعالة على التهديدات والتحديات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتعزيز صلات التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة كان من بين البنود الهامة المدرجة في جدول أعمال الرئاسة البولندية الحالية، التي شجعت باستمرار على إقامة اتصالات وثيقة جدا بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في كل من نيويورك وفيينا، فضلا عن العمليات والبعثات في الميدان. وحظي بهذا التشجيع على الأخص رؤساء بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي جميع هذه الجهود حظينا بالتفهم الكامل والتعاون والدعم من العضوين المتبقيين في "ثلاثي" منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أي الدانمرك والنرويج، ومن جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإليهم جميعا أعرب عن عميق امتناننا.

من هذا المنظور، يشكل التقرير الممتاز الذي أعده الأمين العام للأمم المتحدة عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مصدر ارتياح خاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئاستها الحالية. وإذ سجل الأمين العام العديد من الأمثلة التي توضح علاقة العمل الوثيقة بين المنظمتين، فإنه يخلص الى أن التعاون في العام الماضي بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ازداد وتحسن بصورة كبيرة سواء على مستوى المقر أو من حيث التعاون الملموس في الميدان. كما تعزز أساس التعاون في المستقبل.

ويعترف مشروع القرار A/53/L.60 بزيادة مساهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إرساء وصون السلم والأمن الدوليين داخل منطقتها الجغرافية ومن خلال الأنشطة المحددة في جميع الأبعاد الأمنية، سواء كانت سياسية أو عسكرية، أو إنسانية أو اقتصادية. ويشير أيضا مع التقدير الى زيادة تحسين التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومع أن

مشروع القرار يشير الى صراعات محددة ومناطق توتر محددة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث يستمر التعاون العملي بين المنظمتين، فإنه يشدد أيضا على التطورات الجديدة، مثل إنشاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبعثة التحقق في كوسوفو، في أعقاب اعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ومساهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، المتعلق بأزمة كوسوفو، وعناصر جديدة في بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك في ميادين إصلاح الشرطة، والنظام القضائي وحقوق الإنسان، وتوفير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للإطار العام لمجموعة أصدقاء ألبانيا، وتولي مراقبي الشرطة المدنية التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمسؤوليات فريق دعم الشرطة التابع للأمم المتحدة في منطقة الدانوب في كرواتيا.

وفي ميدان تعزيز حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية، يعرب مشروع القرار عن دينامية العلاقة بين المنظمتين بملاحظته مع التقدير الاتفاقات المبرمة بين الشريكين الرئيسيين من المنظمتين: من جانب الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومن جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أمانة تلك المنظمة ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لها.

وأود هنا أن أشير إلى رسالة الأمين العام، السيد كوفي عنان، التي وجهها إلى الاجتماع السابع للمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعقود في أوسلو في الأسبوع الماضي، التي قال فيها إنه، في حالة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن الوعد المتضمن في برنامجه لإصلاح الأمم المتحدة،

> "بأن المنظمات الإقليمية 'ستصبح على نحو متزايد شريكة للأمم المتحدة في جميع الأنشطة المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين'، ... قد قُطع شوط طويل في سبيل تحقيقه".
>
> (البيان الصحفي SG/SM/6816)

والنجاح الملحوظ لاجتماع أوسلو الوزاري، الذي اعتمد فيه إعلان وزاري وعدد من القرارات الهامة، حقق بالفعل هذه التوقعات.

وختاما، أود أن أعرب عن أملي الصادق في أن يحصل مشروع القرار المعروض علينا، والذي تدعمه غالبية ساحقة من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على أوسع نطاق ممكن من التأييد وأن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أعطي الكلمة للممثل أذربيجان ليعرض تعديل مشروع القرار A/53/L.60 الوارد في الوثيقة A/53/L.61.

السيد كولييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أن أعرض تعديلا يقترحه وفد جمهورية أذربيجان (A/53/L.61) على القرار A/53/L.60، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الأسباب وراء اقتراح هذا التعديل وجيهة وتستند إلى مبدأ. فالفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار A/53/L.60 لا تتناول جوهر المشكلة التي تشير إليها وتبتعد في صياغتها عن الصياغة التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورات سابقة. وهذا الأمر يمس مباشرة أهم مصالح بلدي وسيادته وسلامته الإقليمية. وقد أعاد المجتمع الدولي مرارا تأكيد سيادة جمهورية أذربيجان وسلامتها الإقليمية وأكدهما بوجه خاص مجلس الأمن في قراراته بشأن الصراع بين أرمينيا وأذربيجان في منطقة ناغورني كراباخ وما حولها في جمهورية أذربيجان: قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، و٨٥٣ (١٩٩٣)، و٨٧٤ (١٩٩٣) و٨٨٤ (١٩٩٣).

إن الأمين العام قد حدد هذه المسألة بوضوح، في تقارير سابقة وحالية بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر (A/53/564، وA/53/450، وA/53/672)، حيث أكد أن ناغورني كراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان.

ونص التعديل الذي نقترحه ليس جديدا وهو معروف لدينا جميعا. وفي ثلاث مرات سابقة في دوراتها التاسعة والأربعين والحادية والخمسين والثانية والخمسين، اعتمدت الجمعية العامة، مشاريع قرارات تضمنت مثل هذه الفقرة. ومحتوى التعديل يعتمد تماما على الفقرة ذي الصلة الواردة في القرار ١٣/٤٩، الذي اتخذ بدون تصويت في توافق آراء شمل أرمينيا؛ وهو يكرر الفقرة ذات الصلة في القرار ٥٧/٥١ وفي القرار ٢٢/٥٢ المتخذ السنة الماضية. وللأسف، لم يقم من صاغوا

الوثيقة A/53/L.60 بالإعراب عن تلك الفقرة في مشروع القرار.

إن وفد أذربيجان، وهو يشدد على الأهمية الاستثنائية التي ينطوي عليها هذا الأمر بالنسبة لبلدي، يدعو الدول الأعضاء إلى أن تفعل ما فعلته في السنتين الأخيرتين، أي إعادة تأكيد دعمها المبدئي لأذربيجان واعتماد تعديلنا، الذي يرد في الوثيقة A/53/L.61.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد هذا البيان بلدان وسط وشرق أوروبا المنتسبة الى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلد المنتسب قبرص.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بقيام منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العام الماضي بتكثيف تعاونهما وتنسيق أنشطتهما، كما يتضح في تقرير الأمين العام (A/53/672) بشأن هذا الموضوع.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها منظمة أمنية أوروبية وعبر - أطلسية، قد أضحت محفلا رئيسيا لإدارة التغيرات الدراماتيه التي حدثت في أوروبا في السنوات الأخيرة. والاتحاد الأوروبي، بوصفه ركنا أساسيا من أركان التكامل والاستقرار والازدهار في أوروبا، قد أسهم في تعزيز المنظمة وسيواصل الإسهام في تعزيزها. ونحن نظل ملتزمون بالفعالية السياسية المعززة للمنظمة وبزيادة قدرتها التنفيذية. إننا نؤيد دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها أداة أولية للإنذار المبكر، ومنع الصراعات، وإدارة الأزمات، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، في منطقتها.

إن زيادة تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سيمكنها من الوفاء بمسؤولياتها على نحو أفضل بوصفها منظمة إقليمية كما هو محدد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن التقسيم الناشئ للعمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يتضح في سلسلة من العمليات والمساعي التي قامت بها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على نحو مشترك أو تعاقبي.

وفي البوسنة والهرسك، فإن الاتحاد الأوروبي سعيد بالمسار المنهجي والسلمي عموما الذي اتخذته الانتخابات التي أجريت تحت رقابة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهو يعتبر هذه الانتخابات خطوة هامة في عملية السلام المستمرة. ونلاحظ بوجه خاص تزايد اشتراك البوسنيين في عملية الانتخابات.

ومن الأهمية القصوى الآن أن تبدأ المؤسسات المنتخبة عملها بفعالية. ويجب إيلاء الاهتمام للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام، ولا سيما لإحراز تقدم كبير في عودة اللاجئين والمشردين، وبخاصة في مناطق الأقليات. والمُلح كذلك ضرورة إصلاح النظام القضائي ووسائط الإعلام وإصدار قانون دائم للانتخاب. وتعكف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على التعاون عن قرب مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك والأطراف الهامة الأخرى بغية تحقيق هذه الأهداف. ونعتبر أيضا أن من الأهمية بمكان إنشاء منصب أمين المظالم فيما يتعلق بحقوق الإنسان في جمهورية صربسكا. والدور الذي يضطلع به الممثلون الخاصون التابعون لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحديد الأسلحة وتدابير الاستقرار يبقى دورا له تأثيره وأهميته بصورة خاصة.

لقد تسلمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام من الأمم المتحدة مهام الرصد التي تقوم بها الشرطة المدنية في كرواتيا. وهذا التحول في تحمل المسؤوليات يجعل من استمرار التنسيق والتعاون بين هاتين المنظمتين أمرا لا غنى عنه. ومن الأهمية أن يبذل المجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جهدا منسقا. ولقد قدم الاتحاد الأوروبي ضباط شرطة إضافيين بغية تمكين شرطة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الوفاء بمهامها الجديدة.

والواقع أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا شهدت هذا العام قفزة أخرى في أنشطتها. فبعثة التحقق في كوسوفو التابعة للمنظمة هي بلا شك أكبر تحد تواجهه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والبعثة، بما لديها من قوة يتوقع أن تصل إلى حوالى ٢٠٠٠ من العاملين في مجال التحقق، لا سابق لها ليس من حيث الحجم فحسب، بل أنها تمثل أيضا نوعية جديدة من الأنشطة. وهذه العملية الجديدة تؤكد الأهمية المتنامية للمنظمة في ميدان الإدارة النشطة للصراعات.

إن الغرض الرئيسي لبعثة التحقق في كوسوفو في مرحلتها الأولى هو التحقق من الامتثال لقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨). وعلى الرغم من أن عشرات آلاف المشردين مازالوا غير قادرين على العودة إلى ديارهم، فإن بعثة التحقق أسهمت في تيسير الظروف على الأرض بغية تمكين جميع المشردين الذين كانوا يعيشون إلى عهد قريب في العراء، ما عدا قلة منهم، من إيجاد ملجأ لهم.

وثمة مهمة رئيسية للبعثة في مرحلتها الأولية هي التحقق من الحفاظ على وقف إطلاق النار من جانب جميع العناصر، وهو ما يجب أن تتقيد به بدقة جميع أطراف الصراع. والعملية لا تخلو من المخاطر، ونحن نثمن عاليا الأهمية التي تعلّقها البعثة على توفير الأمن لجميع أعضائها.

إن مجرد وجود البعثة يسهم أيضا في المسعى إلى إيجاد حل سياسي للصراع. وعندما يتم تحقيق اتفاق بين أطراف الصراع، فإن بعثة التحقق في كوسوفو ستضطلع بدور نشط في تنفيذه وفي الإشراف على إجراء الانتخابات، وفي المساعدة على إنشاء مؤسسات في كوسوفو وعلى تطوير قوة الشرطة، وما إلى ذلك.

والدور الذي تضطلع به في ألبانيا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتصف أيضا بأهمية كبرى بالنسبة للتنمية في ذلك البلد. ونحن نؤيد تمام التأييد الرئيس الحالي في تيرانا المسؤول، في سياق مجموعة أصدقاء ألبانيا، عن توجيه اهتمام المجتمع الدولي والإعراب عن شواغله للسلطات الألبانية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي أيضا يشعر بقلق عميق إزاء جميع المسائل الإقليمية في منطقة القفقاس وسيعمل من أجل حل الصراعات في المنطقة على أساس قرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي ناغورني كاراباخ، يحدو الاتحاد الأوروبي الأمل في إحراز تقدم كبير نحو إيجاد أساس لتسوية تفاوضية للصراع تكون مقبولة لدى جميع الأطراف.

وفي مولدوفا، يأسف الاتحاد الأوروبي لأننا لم نشهد جوانب تحسن رئيسية في الحالة عام ١٩٩٨. ويرحب الاتحاد بالقرار الذي تم التوصل اليه بشأن منطقة دنيستر في مولدوفا عن طريق تيسير عمل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مولدوفا والوسطاء من روسيا وأوكرانيا. ويحث الاتحاد الأوروبي أيضا جميع الجهات على العمل بمرونة بشأن مسألة المركز الخاص لهذه المنطقة الواقعة ضمن مولدوفا، ويحض على انسحاب مبكر للقوات الروسية وأسلحتها وذخيرتها من المنطقة.

وقد تتمثل الخطوة الأولى في سحب الذخيرة الخطيرة والمزعزعة للاستقرار.

وفي جورجيا، فإن استمرار حوادث العنف في أبخازيا يدعو إلى قلق عميق. والاتحاد يؤيد تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ضمن إطار عملية جنيف للسلام بغية إشراك الأطراف في حوار مباشر. ودور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتمثل في تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة.

ويعلّق الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة على التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والشركاء من أجل التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونحن نرحب بقبول المملكة الأردنية الهاشمية في مجموعة الشركاء من أجل التعاون، ونتطلع الى إسهامها في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. علاوة على ذلك، يقدر الاتحاد الأوروبي الدور الثابت والبناء الذي تضطلع به اليابان وجمهورية كوريا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصفتهما شريكتين في التعاون.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أهمية مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمفوض السامي للأقليات الوطنية، وممثل حرية الإعلام. وإن إعادة توجيه الأنشطة الديمقراطية لمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان أخذت تؤتي ثمارها تماما. وثمة نهج جديد لرصد الانتخابات أثبت جدواه في الأحداث الهامة المذكورة سابقا.

إن التطور الديناميكي هذا في دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الأرض يدعو الى إيجاد أساس مفاهيمي وطيد على شكل ميثاق سياسي ملزم يتعلق بالأمن الأوروبي ويجسّد، بصورة خاصة، الدور النشط لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأهمية الحيوية للتعاون المشترك بين المؤسسات على أساس منهاج للأمن التعاوني. ومن الأهمية أيضا أن تنظر كل دولة مشاركة الى النتيجة النهائية لهذا العمل بوصفها قيمة حقيقية إضافية لتلبية كل شاغل من شواغلها الأمنية. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه بالإمكان تحقيق هذا الهدف. والمبادئ التوجيهية التي اعتمدناها في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في كوبنهاغن قد وضعت الإطار الصحيح. لذلك، ينبغي أن تظل محكا للعمل على وضع الميثاق الأمني. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع الوزاري الذي انعقد في أوسلو الأسبوع الماضي والذي وفر قوة دفع جديدة للمناقشات الجارية في هذا الصدد.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشيد إشادة خاصة، باسم أعضاء الاتحاد الأوروبي، بفعالية الرئاسة البولندية التي من دونها لم يكن ممكنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تتصدي للتحديات الكبرى الناجمة عن الأنشطة المضطلع بها هذا العام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لوفد الرئاسة البولندية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على عمله الممتاز. ونحن نتطلع الى العمل عن كثب مع الوفد النرويجي الذي سيتولى الرئاسة المقبلة.

وأخيرا وليس آخرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا العميق لما بذله الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير أراغونا، من عمل دؤوب وجهود متواصلة ومهارة دبلوماسية كبرى.

السيد فارسو (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر الممثل الدائم لبولندا، بوصفه ممثلا للرئاسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على قيامه بعرض مشروع القرار A/53/L.60. ويشرف سلوفاكيا أن تكون مقدمة لمشروع القرار، ونود أن يعتمد اليوم بتوافق الآراء.

وأود أيضا أن أرحب بالسفير جيانكارلو أراغونا، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يؤكد حضوره في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة على أهمية التعاون بين المنظمتين.

إن سلوفاكيا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به للتو الممثل الدائم للنمسا باسم الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أدلي بتعليقات إضافية بسيطة بالنيابة عن وفدي.

في هذه الحقبة الجديدة التي تتفتح فيها الفرص، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تسهم إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين إذا ما اضطلعت بأنشطتها على نحو يتسق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذا ما قامت علاقتها مع الأمم المتحدة على أساس التنسيق والتكامل الفعالين. وبموجب الميثاق، ما انفك مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن العمل الإقليمي لا يمكن أن يخفف من العبء

الواقع على مجلس الأمن فحسب، ولكنه يمكن أيضا أن يسهم في إيجاد شعور أعمق بالمشاركة والطابع الديمقراطي في الشؤون الدولية.

والقارة الأوروبية، بوصفها ميدان المعركة الأول في عهد الحرب الباردة، شهدت العديد من التغيرات والاختلاف الشديد في الأحوال السياسية والاجتماعية في مختلف مناطقها دون الإقليمية. وبينما كان الجزء الغربي ينعم بالديمقراطية والرخاء لعدة عقود، وبالتالي لعب دورا رائدا في اندماج أوروبا، كانت بقية أوروبا تواجه الآثار القاسية للأنظمة الاستبدادية التي كانت تتولى السلطة في جزء واسع من هذه المنطقة في الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن انتهاكات حقوق الإنسان، والتوترات العرقية، والكراهية العميقة الجذور، والريبة، والأعداد الكبيرة من اللاجئين والمشردين، تمثّل الأعراض الناتجة عن معظم صراعات اليوم، التي ظلت تواجهها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ انهيار العالم.

إن وضع نموذج أمني جديد شامل لأوروبا مسؤولية مشتركة بين جميع الجهات الفاعلة المعنية، وقد برهنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أنها عنصر هام في هذا الشأن. ومن قبيل المصادفات، أن الدورة السابعة للمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد عقدت في أوسلو قبل بضعة أيام. وسلوفاكيا ترحب باستنتاجاته، التي نعتقد أنها ستعطي قوة دفع إضافية للجهود الرامية إلى إيجاد المكان الصحيح لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الهيكل الأمني الآخذ في التطور في أوروبا.

وسلوفاكيا تدعم تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون بوصفها الأداة الأساسية للدبلوماسية الوقائية، ومنع الصراع، وإدارة الأزمات، وإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فمنظمة الأمن والتعاون كسبت خبرة ودراية قيّمتين في تلك المجالات. ولها الآن ١٠ بعثات ميدانية بالإضافة إلى فريق المساعدة في الشيشان، والوجود في ألبانيا وفريق المستشارين والمراقبين في بيلاروس. ومنذ البداية احتل البعد الإنساني نقطة تركيز ذات أولوية في عمل المنظمة. ونعتقد أنه ينبغي للمنظمة أن تحافظ على ذلك. واحترام حقوق الإنسان والنهوض بها، والقضاء على كل أشكال التمييز، وحرية واستقلال وسائط الإعلام، شروط أساسية للديمقراطية القادرة على البقاء.

ويرحب وفدي بآخر تقرير للأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يظهر مدى اتساع وجدوى التعاون بين الأمم المتحدة وإحدى المنظمات الإقليمية. فهذا التعاون يتيح لكل منظمة استخدام مزاياها النسبية، وفي العديد من الحالات، يمكّن الأمم المتحدة من الحصول على معلومات استخبارية وتحليل للمعلومات بما يفوق قدرتها الخاصة. وعلاوة على ذلك، وكما تثبت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إقليم الدانوب الواقع في كرواتيا، يمكن أن تشكّل المنظمات الإقليمية جزءا قيّما من استراتيجية الأمم المتحدة للخروج من بلد يدور فيه صراع بأن تلعب دورا قياديا في الترتيبات اللاحقة التي تنشأ بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام من البلد.

إن مراقبة وإنفاذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بغية منع التدفق غير المشروع للأسلحة وما يتصل بها من معدات إلى بلد يدور فيه صراع يمكن أن يكون مجالا آخر للتعاون المثمر بين المنظمتين. ونحن نشجع الأمين العام على المزيد من العمل بشأن إيجاد طرائق لإنشاء نظام شامل لمراقبة تنفيذ جوانب الحظر التي فرضها قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، والذي ابتدر مؤخرا أثناء المشاورات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية.

ووفدي يتفق تماما مع الأمين العام على أن التعاون المتعدد الجوانب بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد زاد وتحسن كثيرا، خلال السنة الماضية، على صعيد المقر وفي الميدان معا، مما هيأ أساسا قويا جدا للتعاون في المستقبل. ومع ذلك، نرى أنه، لا يزال هناك مجال للمزيد من التحسين والتعزيز للتفاعل بين المنظمتين. ونعتقد أن إنشاء مكتب اتصال للأمم المتحدة لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا، يمكن أن يشكّل خطوة مفيدة في هذا الصدد، وكذلك عقد حلقة عمل لزيادة توضيح المزايا النسبية للمنظمتين. وسيكون الهدف هو كفالة التخطيط والتعاون الموجهين نحو إحراز النتائج والاستخدام الأفضل لموارد المجتمع الدولي في مصالح البلدان المتلقية للمساعدة.

وتؤيد سلوفاكيا جميع التدابير الرامية إلى تعزيز الاستقرار في أوروبا. وقد ظلت تشارك بنشاط في عدد من البعثات الميدانية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، وكذلك في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة في

المنطقة، مثل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة في إقليم الدانوب في كرواتيا، على سبيل المثال لا الحصر. ونرى أن النموذج الأمني الجديد الشامل لأوروبا ينبغي أن يقوم على مبادئ التعاون والتنسيق والتعزيز المشترك للمؤسسات الدولية الموجودة ذات الصلة. وينبغي أيضا أن يشمل جميع أبعاد عملية هلسنكي الأمنية، والسياسية، والمتعلقة بحقوق الإنسان، والاقتصادية والبيئية. وبلدي مستعد لأن يقدم دعمه الكامل للجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

الآنسة ميلر (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التغير في دينامية السياسة العالمية خلال السنوات الأخيرة قد حتّم استجابات معقدة للمشاكل المعقدة، ولا سيما في ميدان السلم والأمن الدوليين. وكما هو معلوم، تميَّز العقد الحالي بصراعات عرقية وإقليمية ضارية، وتفكك دول وقيام دول جديدة - وهي أحداث أفرزت قلاقل كبيرة لم يشهدها العالم منذ عقود.

وبدلا من أن تتنصل الأمم المتحدة عن مسؤوليتها استجابت بتوسيع ولاياتها لحفظ السلام وزيادة أنشطتها في الميادين الهامة المتمثلة في حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

ولما كانت موارد الأمم المتحدة تستخدم الآن فوق طاقتها، فقد أدركنا أن من غير الواقعي أن نتوقع من هذه المنظمة تحمل جميع الأعباء. وكان بلدي يرى باستمرار أن التعاون مع المنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلم والمجالات الأخرى للأمن الدولي يمثّل طريقة عملية وضرورية للتحرك قُدما في جهود التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي حاضرا ومستقبلا.

وكان هذا بالتحديد السبب الذي دفع مالطة في مؤتمر هلسنكي في ١٩٩٢، إلى أن تقترح على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تُعلن نفسها منظمة إقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأدت الترتيبات التي نشأت مذاك إلى تغيير نوعي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما أناط بها الاضطلاع بدور صون السلم في أوروبا وربط أنشطتها بصورة متكاملة بأنشطة الأمم المتحدة.

ولذا فإننا نشيد بجهود الأمين العام المستمرة لتعزيز الصلات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونرحب بعزمه المعلن بإنشاء شراكة حقيقية تستند إلى تقسيم العمل على نحو أكثر تنظيما وترشيدا وأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية. وبغض النظر عن الفوائد المجتناة بواسطة الاتصال المنتظم بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإننا نرى أن الأهم هو زيادة التعاون في الميدان في مختلف أنحاء منطقة الأمن والتعاون في أوروبا. وتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمثل إشارة واضحة على الجهود الجدية التي تبذل لتحقيق هذا الغرض.

وأي تقييم للدور الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا بد أن يشير إلى الفوائد الهامة التي يمكن أن تستقى من التعاون بين مختلف بعثات الأمم المتحدة وبعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن الواضح من تقرير الأمين العام أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضطلع بدور متزايد الأهمية والنشاط في المنطقة الأوروبية. فمن البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وألبانيا، وناغورني قرباخ في أذربيجان، تقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مساهمة هامة وإيجابية في السلم والأمن الإقليميين، وبالتالي في السلم والأمن الدوليين أيضا.

والتجربة الأخيرة في كوسوفو، على سبيل المثال، دللت بوضوح شديد على فائدة استخدام المنظمات الإقليمية في هذا المجال. وفي الأسبوع الماضي في أوسلو صادق وبسرعة أيضا وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إنشاء وتشغيل بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومسؤولية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنسبة لبعثة التحقق في كوسوفو، المتمثلة في رصد الامتثال لقرارات مجلس الأمن، تدلل بصورة ملموسة على أن بامكان الأمم المتحدة أن تعمل بفعالية وكفاءة من خلال اللجوء إلى الفوائد النسبية التي تتمتع بها المنظمات الإقليمية من أجل تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بحسم النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد الصراع.

وفي الأسبوع الماضي في أوسلو أكد أيضا ومن جديد نائب رئيس وزراء مالطة ووزير خارجيتها على أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تركت بصماتها فيما بين المنظمات الدولية في مجال منع الصراع وإعمال حقوق الإنسان. وهذا واضح في مختلف صكوك وهياكل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا القائمة في مناطق الاضطرابات في أنحاء أوروبا. واضطلاع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمهماتها المتعلقة بإعادة التأهيل بعد الصراع في

البوسنة والهرسك ليس فقط فريدا من حيث النطاق: بل إنها في الفترة الأخيرة ساعدت بنجاح أيضا الحكومة الألبانية على عقد استفتاء بشأن دستور ألبانيا.

كذلك تشغل المنظمات الدولية موقعا جيدا يؤهلها للاضطلاع بدور هام في آليات الإنذار المبكّر وتدابير بناء الثقة والأمن والدبلوماسية الوقائية. والواقع أن التدابير الوقائية مجال يحظى بالتركيز المتزايد من جانب الأمم المتحدة. وتكلّم الأمين العام عن الحاجة إلى "ثقافة الوقاية" عندما خاطب الاجتماع الثالث الرفيع المستوى الذي عقد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في تموز/يوليه الماضي. ونحن نوافق على هذا التأكيد ونعتبر أنه كان من المناسب جدا التركيز أثناء ذلك الاجتماع على زيادة إمكانية التفاعل والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في ميدان منع الصراع.

ونرى أيضا أنه بالإضافة إلى أهمية المنظمات الإقليمية في منع الصراع وحسمه، فإنها يتعيّن عليها أن تضطلع بدور تكميلي في جوانب الأمن الأوسع نطاقا، أي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ودافعت مالطة باستمرار عن أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية المترسخة في مبادئ الحرية والديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

والأنشطة التي يضطلع بها مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بالنسبة للبعد الإنساني لا تزال أساسية في تعزيز السلام والحكم الديمقراطي وبناء المؤسسات في منطقة عمليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا السياق، تستمر مالطة في تأييد عقد مشاورات غير رسمية رفيعة المستوى وثلاثية الأطراف بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا.

ونرحب على وجه الخصوص بالتوقيع على مذكرة التفاهم بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمكتب المعني بالمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ونعتبر ذلك مساهمة هامة ليس فقط من حيث تعزيز الصلات المؤسسية بل أيضا ما سيسفر عنه هذا التعاون من نتائج ذات طابع عملي وملموس أكبر.

كذلك نشيد بتعزيز التفاعل بقدر أكبر بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالإضافة إلى المشروعات المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تطوير بناء المؤسسات الديمقراطية والحكم السديد، والنهوض بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وعلى غرار ذلك، نرى أن التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واللجنة الاقتصادية لأوروبا يشكل مكونا هاما في الصلات الهيكلية بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حيث تولي الأهمية للبعد الاقتصادي للأمن.

منذ بدء عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في السبعينات عملت مالطة باستمرار على النهوض بفكرة الترابط الذي لا فكاك منه بين الأمن والاستقرار في أوروبا والأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذا مبدأ أساسي معترف به الآن بصورة عامة. وشاركت مالطة بنشاط في تطوير عملية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعززت أيضا البعد المتوسطي لهذه العملية. وتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يمثّل عنصرا هاما للاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإن المشاركة المستمرة من جانب الحكومات المتعاقبة في مالطة أسهمت في زيادة مشاركة الشركاء المتوسطيين من أجل التعاون في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وستواصل مالطة العمل من أجل تعزيز هذه العلاقة.

واسمحوا لي أن أشير هنا إلى الحلقة الدراسية المتوسطية السنوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي عقدت في مالطة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وكان موضوع الحلقة الدراسية "البعد الإنساني للأمن، تعزيز الديمقراطية وحكم القانون". وتضمنت مشاركة واسعة من جانب الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن جانب عدد من المنظمات الدولية. وكان مما له أهمية خاصة حضور ممثلي هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واهتمام الهيئات الأخرى، مثل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. إن هذه المشاركة المتبادلة المتزايدة بين الأمم المتحدة والأنشطة الجارية في إطار المنظمات الإقليمية لا يمكن أن تؤدي إلا إلى زيادة التقارب فيما بين الهياكل الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز التعاون.

واسمحوا لي أيضا أن أضيف أن جميع المشاركين وصفوا الحلقة الدراسية بأنها وفرت أساسا لمناقشة أغنى من المناقشات التي تجري عادة في إطار أحداث أخرى

مماثلة. ويأمل بلدي أن تستمر روح التفاعل المفتوح والصريح بين المشاركين لكي تسود اللقاءات القادمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتتطلع مالطة إلى تجديد هذه التجربة عندما تستضيف في شباط/فبراير ١٩٩٩، حلقة دراسية أخرى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ستعالج الجوانب الاقتصادية والبيئية للأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد مضت حتى الآن خمس سنوات منذ أن قبلت الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الترتيبات التي وصفت في إطار التعاون والتنسيق بين المنظمتين. وأثناء هذه الفترة القصيرة من الزمن، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن إنشاء روابط التعاون هذه مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على المستويين المؤسسي والميداني جاء في أنسب وقت.

ومع استمرار تعاظم التهديدات لأمن الدول، يمكن من خلال المشاركة والتعاون ضمان الاستقرار داخل الدول وفيما بينها. وهذا يؤكد على ضرورة المتابعة النشطة لجهودنا من أجل تعزيز وتعضيد الصلات بين منظمتينا.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التقرير الذي قدمه الأمين العام في الوثيقة A/53/672، يعزز قناعتنا الراسخة بأن هناك طائفة واسعة من الأنشطة التي يمكن، بل ينبغي للمنظمتين اللتين تتمتعان بسلطات واسعة - الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - أن تواصلا تطوير التعاون والتفاعل فيها بصورة فعّالة.

ونلاحظ مع الارتياح أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي ظهر خلال الأعوام القليلة الماضية على مستويات شتى، أصبح بدون شك عاملا هاما في الأمن العالمي والإقليمي.

ومن المهم بوجه خاص تنمية التنسيق والتفاعل الوثيقين بين المنظمتين في ميادين هامة مثل الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، وإدارة الأزمات، وتحديد التسلح ونزع السلاح، وجهود تثبيت الاستقرار وإعادة التأهيل بعد انتهاء الأزمات. وقد تسنى لنا أن نرى ذلك في حالة البوسنة والهرسك، خاصة خلال تنفيذ اتفاقات دايتون.

ومؤخرا، أصبح ذلك أكثر وضوحا عندما تعلق الأمر بإطلاق عملية تسوية سلمية في كوسوفو. ويحدونا أمل وطيد بأن تؤدي أنشطة بعثة التحقق في كوسوفو لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى إثبات الطاقات الكبيرة الكامنة لهذه المنظمة الإقليمية.

والتطورات الراهنة في أجزاء أخرى من منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جديرة أيضا باهتمام عضوية المنظمة، لا سيما الصراعات التي لم تحل في ناغورني قرباخ التابعة لأذربيجان، وفي أبخازيا وأوستيا الجنوبية التابعتين لجورجيا، وفي منطقة ترانسدنيستر التابعة لجمهورية مولدوفا.

وكما أكد السيد بوريس تاراسيوك، وزير خارجية أوكرانيا، في البيان الذي أدلى به في اجتماع مجلس وزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوسلو في ٢ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام،

> "ينبغي أن يصبح الدرس المستفاد من كوسوفو تنبيها لنا جميعا بأن صراعات 'مجمدة' مشابهة قد تنفجر في أية لحظة لتتحول إلى مصدر لأخطار جديدة."

ومن الواضح الآن أن هذه الصراعات "المجمدة" لا تقوض فقط استقرار الدول المستقلة حديثا وإنما تجعلها أيضا شريكات ضعيفات مستقبلا في بناء البنية الجديدة للأمن الإقليمي. وعدم إحراز تقدم هام في حلها يمكن أيضا أن يقوض هيبة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على حد سواء.

وإزاء هذه الخلفية، ترى أوكرانيا ضرورة إعطاء دفعة لعمليات تسوية تلك الصراعات على أساس كفالة سيادة أذربيجان وجورجيا ومولدوفا وسلامتها الإقليمية، وفقا للأعراف والمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

إن تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سيمكنها من الاضطلاع على نحو أفضل بمسؤوليات منظمة إقليمية، لا سيما في وضع نموذج لأمن شامل لأوروبا في القرن الحادي والعشرين. وتولي أوكرانيا أولوية قصوى لوضع الميثاق المقبل للأمن الأوروبي بوصفه الأساس للأمن التعاوني الذي سيتمثل جوهره في التعاون على أساس الشراكة المتساوية بين المنظمات الأمنية الرئيسية في القارة الأوروبية، بمشاركة نشطة من

الأمم المتحدة. ونعتقد أنه سيكون تعاونا مفيدا لجميع الأطراف.

وتؤيد أوكرانيا أيضا تعزيز التعاون بين المنظمتين في المجالات الإنسانية، خاصة في تسوية المسائل ذات الصلة بالتهجير القسري واللاجئين والمشردين. ولذا سيتعين تعزيز التفاعل بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمفوض السامي المعني بالأقليات القومية التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا السياق، نقدر تقديرا كبيرا الجهود المشتركة التي تبذلها مفوضية شؤون اللاجئين ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لمساعدة أوكرانيا على حل مسائل المواطنة للمرحلين العائدين إلى موطنهم الأصلي في كريميا.

كذلك يرى وفدنا أن الأبعاد الاقتصادية والإيكولوجية يجب أن تستكشف أكثر بوصفها مجالات هامة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة. وعلى وجه الخصوص، نرى أن من الضروري تكثيف التعاون بين المنظمة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، لا سيما في مجال توفير المساعدة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.

وفي الختام، أود أن أعرب عن صادق الامتنان لبولندا، الجارة الصديقة لأوكرانيا، على الطريقة الممتازة والكفؤة التي اضطلع بها ذلك البلد بمسؤولياته بصفته رئيسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال عام ١٩٩٨. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن أفضل أمنياتنا للنرويج، التي توشك على تولي هذه المهمة الهامة السنة المقبلة.

السيدة فريتشه (ليختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من بين المناسبات السنوية العديدة التي تحتفل بها الجمعية العامة هذه السنة هناك مناسبة تستقطب اهتماما قليلا نسبيا إلا أنها تستحق بالتأكيد اهتمامنا وتقديرنا. فمنذ خمس سنوات قررت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥/٤٨ أن تدعو ما كان يسمى عندئذ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى المشاركة في دوراتها وفي أعمال الأمم المتحدة بصفة مراقب. وقد شهدت المنظمتان تغيرات وتطورات هامة منذ ذلك الحين وتعزز وتحسن التعاون والتنسيق بينهما باطراد.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمثل ترتيبا إقليميا بموجب أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وقد أدى انتشار التحديات في ميدان صون السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع في الفترة الأخيرة إلى إيجاد ضرورة عامة لاشتراك هذه الترتيبات الإقليمية على نحو أعمق وأكثر فاعلية في هذه الأنشطة. وتردد ذكر ذلك مرات عديدة، وكان أبرز من ذكروا ذلك الأمين العام كوفي عنان في سياق برنامجه للإصلاح. وإننا نشعر بالرضا لأن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، شأنها شأن الترتيبات الإقليمية الأخرى، طورت قدراتها للاضطلاع بهذه المسؤوليات.

إن التقرير الوارد في الوثيقة A/53/672 يظهر نطاقا واسعا من الأنشطة التي ثبتت فيها الفائدة الكبيرة للتعاون بين المنظمتين، ونود أن نسلط الضوء على القليل منها فقط، وهي الأنشطة التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمنظمتنا.

والتعاون المعزز بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان يمثل، في رأينا، تطورا إيجابيا للغاية. والتنسيق التنفيذي مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حدث في بلدان متعددة، ويمثل التوقيع على مذكرة تفاهم في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨ تعبيرا عن هذا التعاون الوثيق. وبالنظر إلى التحديات الصعبة التي تواجهها المفوضية في حالات عديدة، نجد أن من المفيد جدا أنها حافظت أيضا على صلات وثيقة مع فرادى مؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمفوض السامي المعني بالأقليات القومية. ونحن على اقتناع تام بأن المفوضية بوسعها أن تستفيد فائدة كبيرة من الدراية الفنية والخبرة المتوفرتين لدى شركائها في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومما له أهمية مماثلة التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات المنظمة، الذي يركز أيضا على العمليات الميدانية. إن الأنشطة التي تنفذ على نحو مشترك في مجال المساعدة الانتخابية تبدو لنا ذات أهمية خاصة.

إن تحاشي ازدواج الأنشطة يمثل بالتأكيد عنصرا هاما في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة، خاصة في مجال حفظ السلم ومنع الصراعات. والتنسيق الفعال ضروري لكفالة تحاشي هذا الازدواج، وفي رأينا أن تقسيم العمل بين المنظمتين يستند إلى التسليم بهذه الضرورة. وقد تولت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أحيانا المسؤولية السياسية في حالات لم تشملها الأمم المتحدة

مطلقا بنظرها المتواصل، مثل الصراع في شيشان، حيث ثبتت الفائدة الكبيرة لوساطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وضع حد للصراع المسلح. وتشترك المنظمتان معا في حالات أخرى. والمشاركة الهامة التي تجري منذ وقت طويل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك معروفة جيدا، وقد تولت المنظمة بعد انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، في أوائل هذه السنة، مسؤولية رصد الالتزام بالاتفاق الأساسي لعام ١٩٩٥. وقد كفل التفاعل الممتاز بين المنظمتين انتقالا سلسا وتقدما مطردا صوب إحلال السلام الدائم في تلك المنطقة.

وأبرز مثال على مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مسائل مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة طوال العام الماضي هو بالتأكيد الحالة في كوسوفو، التي تدهورت بصورة مأساوية منذ نيسان/ أبريل. والتعاون الذي يتصف بمنتهى الحساسية بشأن هذه المسألة، وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة إلينا، يمكن أن يعتبر نموذجا لحالات أخرى في المستقبل. وقرار مجلس الأمن ١٢٠٣ (١٩٩٨) أيد الاتفاق بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تتحمل بالتالي المسؤولية الرئيسية عن التصدي للأزمة في كوسوفو.

إن بعثة التحقق في كوسوفو هي بالتأكيد التحدي الأكبر الذي شرعت فيه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حتى الآن. والمطلوب هو مزيد من التعاون والتنسيق، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها في الميدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووكالات الأمم المتحدة على حد سواء. ونحن نعلم أن ثمة جهودا هامة تُبذل من أجل كفالة تفاعل أمثل في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن جميع هذه الجهود لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا أفضت إلى حل سياسي دائم لأزمة كوسوفو وكانت مكملة له. ويتعين على هذا الحل أن يرتكز على مركز معزز لكوسوفو وعلى قدر أكبر من الحكم الذاتي، وعلى إدارة ذاتية مفيدة لشعب كوسوفو وفقا للحقوق الممنوحة له في إطار القانون الدولي. وتقدر ليختنشتاين عاليا الجهود المبذولة من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة، وهي تساهم في الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن الأنشطة التي تضطلع بها وكالات إنسانية ناشطة في الميدان.

ولقد اعترفت الجمعية العامة في قرارها ٢٢/٥٢ بالإسهام المتزايد الذي تقدمه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ونشعر بالامتنان إذ نلاحظ أن هذا النهج استمر طوال العام الماضي، مثلما يبينه مشروع القرار المعروض علينا الذي يشارك وفد بلادنا أيضا في تقديمه. ولئن كنا نقدر عاليا الأنشطة العملية التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الصدد، فإننا نعلق نفس القدر من الأهمية على العمل المفاهيمي المضطلع به ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وثمة إرادة سياسية معززة داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيضا داخل الأمم المتحدة، للتأكيد بصورة أقوى على ضرورة الإجراءات الوقائية، ولا سيما عن طريق منع الصراعات.

إن الجهود المبذولة من أجل وضع ميثاق للأمن الأوروبي هي جهود حميدة وهامة جدا تستحق كامل دعمنا كوسيلة لكفالة إحلال السلام والاستقرار في منطقتنا. ونحن نقدر تبادل الآراء بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وممثلي الأمم المتحدة بشأن هذا المشروع. وتبدي ليختنشتاين اهتماما كبيرا في هذه العملية، وتعرب عن أملها في أن يتضمن الميثاق أيضا عناصر تمكن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من المساعدة على منع الصراعات بين المجتمعات المحلية والحكومات المركزية، فضلا عن الصراعات فيما بين هذه المجتمعات المحلية، ارتكازا على مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب. ويبدو لنا أن وضع ميثاق متطور يركز على منع الصراعات في المنطقة أمر لا غنى عنه ومن شأنه أن يوفر إطارا لمنع هذه التوترات التي غالبا ما تشكل الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة والصراعات الأخرى في أوروبا، وفي الواقع على صعيد عالمي. ونحن نتطلع إلى اعتماد الميثاق في الوقت المناسب، الأمر الذي سيسهم إسهاما موضوعيا في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا لبولندا على عملها البارز بوصفها الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نتطلع إلى مواصلة عملنا ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحت رئاسة النرويج في عام ١٩٩٩.

السيد جوسيس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نوافق على البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. أما الآن فسأضيف إليه وجهة نظر ليتوانيا بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بالمسألة العامة للتعاون النموذجي بين الأمم المتحدة وترتيب إقليمي، والمسألة الخاصة بالنسبة لنا بوصفنا دولة أوروبية على حد سواء.

ومع ذلك، أود أولا أن أشيد إشادة عالية بإسهام بولندا بوصفها الرئيسة المنصرفة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والرئاسة المقبلة التي ستتبوأها النرويج تعني سنة أخرى مبشرة بالخير بالنسبة لتلك المنظمة الإقليمية الفريدة التي تقف صامدة وبثقة على عتبة الألفية الجديدة. ونرحب أيضا بوجود السيد جيانكارلو أراغونا، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هنا اليوم. ونشكره على الإدارة الكفؤة التي تتصف بها أمانته التي تؤدي عملها بصورة جيدة.

إن الهيئات الإقليمية غالبا ما تكون مجهزة تجهيزا أفضل للتصدي لمسائل إقليمية أكثر من المنظمات العالمية. وإن مزايا وجود علاقة "مودة" مع منطقة ما يجب احترامها دوما لدى اختيار أداة من بين مؤسسات دولية دون المساس طبعا بقواعد قانونية ذات صلة، من قبيل ولاية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولقد أكد السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، في البيان الذي أدلى به هذا العام أمام الجمعية العامة أن الأمم المتحدة

> "ينبغي أن تتفاعل بقوة أكبر في مساعيها مع المنظمات الإقليمية التي تنجح - في حالات عديدة - في مجالات تفشل فيها محافل عالمية. ولقد وفرت لنا أوروبا فعلا مثالا على ذلك التفاعل المثمر عن طريق تعاون الأمم المتحدة الملموس مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي". (A/53/PV.10، الصفحة ٤)

وثمة عدد وافر في أوروبا من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية من مختلف الأنواع والمهام والخبرات والعضوية. والاعتماد عليها في تعزيز قيم عالمية في القارة أثبت جدواه في معظم الحالات. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي أحد أفضل الأمثلة على ذلك. ولا يسع المرء أن يفكر في أي مبادرة جرت مؤخرا بغرض استعادة احلال السلام في مناطق الصراع حول أوروبا يمكن لمنظمة دولية أن تضطلع بها بمفردها. والمميزات التي تتصف بها كل مؤسسة دولية معنية بذلك تستعمل في تحقيق حلول معقدة في كل قضية. وسواء في كرواتيا أو ألبانيا أو البوسنة والهرسك أو كوسوفو أو القفقاس، نجد في كل مكان مجموعة من الأطراف الدولية تقوم بعمل عظيم كل في ميدانها. فالممثلون الليتوانيون الذين شاركوا في عدة مشاريع متعددة الأطراف حول أوروبا يشهدون على نجاح التعاون المشترك بين المؤسسات.

وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة يدل على أن روح الفصل الثامن مفهومة ويجري تنفيذها بحكمة وكفاءة.

إن الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأبعاد الأمنية لهما المرتكزة إلى حد بعيد على سياسات بناء الثقة هذه مثل تحديد الأسلحة التقليدية، والشفافية في التسلح، وتشاطر المعلومات، يمكن أن تكمل إحداها الأخرى في الجهود التي تبذلانها معا في سبيل التصدي للتحديات الأمنية. ودرجة التعاون داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال الأسلحة وشفافية الأسلحة يمكن أن تكون نموذجية للأمم المتحدة ولمناطق أخرى في العالم عن طريق الأمم المتحدة. وليتوانيا، إذ تلتزم بمبادئ الانفتاح وقابلية التنبؤ وبناء الثقة، تعرب عن استعدادها في قضايا معينة لتتشاطر معلومات هامة مع أي دولة عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكثر مما تقتضيه وثيقة فيينا لعام ١٩٩٤.

إن أهمية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالنسبة لأهداف الأمم المتحدة بارزة على نحو خاص في الجهود المبذولة في عموم أوروبا من أجل إيجاد أرضية مشتركة متماسكة للأمن الأوروبي. وتشارك أوروبا في وضع وثيقة ميثاق بشأن الأمن الأوروبي. والأمم المتحدة تسهم في هذه العملية، ونأمل في أن تؤتي ثمارها لاحقا مكافأة على الجهود التي بذلناها كنماذج لمناطق وقارات أخرى.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعزز البعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والأوروبيون ملتزمون، عن طريق وثائق عديدة تم التوقيع عليها على أعلى المستويات بدءا بوثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥، بمستويات متقدمة ومتطورة من الديمقراطية وحكم القانون وحقوق الإنسان. ويجري التفكير في وضع قواعد أشد صرامة ومعايير جديدة وآليات إنفاذ أقوى. والإنجازات التي تتحقق حاضرا ومستقبلا ستكون لها قيمة عالمية وقابلة للتطبيق عالميا، وبالتالي تعزز المعنى الجديد للإعلان العالمي، إقليميا وعالميا، على حد سواء.

إننا نحيي التعاون في المجال الإنساني بين عدد من المنظمات الدولية في أوروبا وسواها، مثل تبادل المعلومات المنتظم والأعمال المشتركة بين الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجلس الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ومن الأحداث التي تستحق

اعترافا خاصا المشاورات الثلاثية والاجتماعات المحددة الأهداف الرفيعة المستوى بين الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي المعقودة في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل الماضيين. وتكتسي زيادة التعاون بين المؤسسات المتعددة الأطراف فيما يتجاوز قاعات المداولات، والقدرة على إظهار التكامل في الميدان، أهمية خاصة.

والتعاون المؤسس بين الأجهزة الداخلية والوكالات التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى وجه الخصوص، بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة الهجرة الدولية، من جهة، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمفوض السامي لشؤون الأقليات القومية، من جهة أخرى - - يستحق الثناء. ومذكرات التفاهم التي أبرمت بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وهيئاتهما، وتقاسمهما العمل والمسؤولية في الميدان، وخاصة في بلدان القفقاس ويوغوسلافيا السابقة، تدل على أن التعاون يسير بصورة منتظمة وناضجة، وليس مجرد حبر على ورق أو تحركات مختارة جزافا في المناطق الساخنة.

إن السنة الماضية لم تكن سنة جيدة بالنسبة لاقتصادات العديد من البلدان. فالمشاكل الاقتصادية الجمة التي طوقت العديد من بلدان أوروبا الشرقية، بما في ذلك روسيا، خلقت مضاعفات إقليمية وعالمية. وفي ظل هذه الظروف، كان اللجوء إلى جميع الوسائل الاقتصادية المتاحة حسن التوقيت. ولم تقف الأمم المتحدة ولا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكتوفة الأيدي. بل وحدتا جهودهما، بصفة أساسية من خلال اللجنة الاقتصادية لأوروبا والبعد الاقتصادي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بحثا عن الحلول، خاصة في المجالات البالغة الأهمية مثل تنمية الطاقة في منطقة منظمة الأمن والتعاون.

وقد بذلت ليتوانيا قصارى ما تستطيع في تقديم المساهمات الرامية إلى تخفيف المصاعب الاقتصادية الإقليمية. وإن الحكومة الليتوانية، عملا منها بالمبدأ الأساسي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - مبدأ علاقات حسن الجوار - وبدافع من الحرص الإنساني، خصصت مبلغ ١,٢٥ مليون دولار من المساعدة الغذائية والدوائية للمستشفيات وغيرها من المؤسسات في محافظة كالينيغراد، في الاتحاد الروسي، التي عانت من الأزمة المالية.

وينطوي الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على مغزى خاص بالنسبة لبلدي في هذه السنة والسنة المقبلة. فنحن حاليا نترأس مجلس دول البلطيق الذي يتكون من عشرة أعضاء. وولاية هذا المجلس مكملة بصورة مباشرة لولايتي الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن بين أولوياتنا في إدارة مجلس دول البلطيق مكافحة الهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة في المنطقة، وكذلك تعزيز حرية الصحافة وحقوق الأقليات القومية. ونولي أيضا عناية خاصة للموضوعات البيئية والجوانب العملية من التعاون الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي.

وإذ أن لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ميزاتها المتفردة، فإنهما تشكلان معا جزءا تكميليا مشتركا من الوسائل المتعددة الأطراف للاتصالات بين شعوب أوروبا وسائر أرجاء العالم. ويجب علينا أن نستغل هذه الوسائل الفعالة بأفضل ما يمكن. ومشروع القرار المقدم من بولندا يدعونا بالتحديد إلى أن نفعل ذلك، وهو يستحق أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال عن العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود قبل كل شيء، أن أثني على بولندا لرئاستها الكفؤة في عام ١٩٩٨.

النرويج أحد مقدمي مشروع القرار المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإذ أننا سنتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٩، فإننا نشعر بمسؤولية خاصة عن توجيه انتباه الجمعية العامة إلى مشروع القرار وأهمية اعتماده، إذا أمكن، بتوافق الآراء.

لقد وثق الأمين العام بصورة شاملة التعاون الواسع القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في تقريره الذي أهنئه عليه. ويبين التقرير أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يزداد تعمقا وتوسعا. وليس هذا انعكاسا للدينامية الداخلية للعلاقات فيما بين المنظمات بقدر ما هو استجابة للمطالب الفعلية التي وجهت إلينا نتيجة لتزايد تعدد الأبعاد الأمنية، التي تتطلب زيادة التنسيق بين المنظمات ذات الولايات المتباينة المتعلقة بمختلف جوانب الأمن. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها منظمة إقليمية وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة،

تطورت إلى شريك كبير للأمم المتحدة. والتعاون بين منظمتينا مسألة حيوية إذا أردنا تعزيز السلم والاستقرار في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وكما يوضح تقرير الأمين العام، يمكن للمرء أن يبدأ في رؤية الشكل العام لنمط غير رسمي من تقسيم العمل بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، وهما تتبادلان زمام القيادة أو تدعم إحداهما الأخرى في مختلف المجالات في منطقة منظمة الأمن والتعاون. ومن الأمثلة الجلية في هذا الشأن بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون، التي أنشئت بولاية من مجلس الأمن وتقودها منظمة الأمن والتعاون، وهي أكبر مجهود اضطلعت به منظمة الأمن والتعاون على الإطلاق. وقد تعهدت النرويج بمهمة إنشاء مقر بعثة التحقق في كوسوفو، وهي مهمة نحن الآن بصدد إكمالها وسنكون قد أسهمنا فيها بمبلغ ٢١ مليون دولار بحلول حزيران/يونيه من السنة المقبلة. ولا شك أن إنشاء بعثة التحقق في كوسوفو سيكون من أكبر التحديات التي ستواجه رئاسة النرويج لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في السنة المقبلة، وسنعمل جاهدين، بالتعاون مع آخرين، من بينهم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، لكفالة أن تتمكن البعثة من الوفاء بولايتها.

وبينما ينصب معظم التركيز حاليا على الحالة في كوسوفو، يجب علينا ألا ننسى التعاون الهام بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي يجري، من ضمن ما يجري، في البوسنة والهرسك، وفي كرواتيا، وفي ألبانيا، وفي طاجيكستان، وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وفي جورجيا، تلك المناطق التي تحتاج إلى اهتمامنا المستمر في الفترة المقبلة إذا أردنا أن نحرز مزيدا من التقدم.

وهذا الاتصال الواسع في الميدان تم تدعيمه بزيادة التنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون على جميع الأصعدة، كما يرد بتفصيل في تقرير الأمين العام. والنرويج ترحب بالتوسع في هذه الاتصالات، التي نعتبرها نتيجة لتطور منظمة الأمن والتعاون خلال العقد الأخير إلى منظمة قادرة على العمل في تضافر مع الأمم المتحدة وتكميلها في مجالات الإنذار المبكر، ومنع الصراعات، وإدارة الأزمات والإنعاش في أعقاب الصراعات، في منطقة منظمة الأمن والتعاون.

في الاجتماع الأخير للمجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي عقد في أوسلو يومي ٢ و٣ كانون الأول/ ديسمبر، اتخذ قرار بشأن الوثيقة - الميثاق للأمن الأوروبي. وهذا يشمل، فيما يشمل، ما يسمى ببرنامج الأمن التعاوني - أي تطوير التعاون اللاهرمي بين المنظمات والمؤسسات المعنية بتعزيز التعاون الأمني الشامل داخل منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد وجهت الدعوة إلى الأمم المتحدة ووكالاتها للإسهام في الحوار الجاري بشأن هذا التعاون. وسيتواصل هذا الحوار خلال عام ١٩٩٩.

والنرويج، لدى رئاستها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٩، ستركز بشدة على صون الروابط بين المنظمة والأمم المتحدة وتنميتها. ويقتضي ذلك اتخاذ خطوات لتنمية التعاون العملي في الميدان، فضلا عن زيادة التنسيق بين المنظمة والأمم المتحدة ووكالاتها، التي تشكل شركاء تعاونها الرئيسيين.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): كانت السنة الماضية جديرة بالذكر لما تحقق فيها من تقدم إضافي كبير في تنمية التعاون العملي بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. وبوسع المرء أن يقول دون مبالغة إن التعاون الذي نفذ بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة دخل مرحلة نوعية جديدة تشمل كلا من زيادة تنسيق الجهود المبذولة لحل المسائل العملياتية وتدعيم الروابط المؤسسية بين المنظمتين على أساس الاتفاق الإطاري لعام ١٩٩٣. وهذا التعاون ينبغي أن يركز أيضا على المسائل الهامة بالنسبة للمجتمع الدولي، التي يأتي على رأسها منع الصراعات وتسويتها، وصون السلم، والتصدي للجوانب الإنسانية للأمن والتنمية، بما في ذلك رصد حقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية والمشردين.

ومن الضروري أن يكون ذلك التعاون مرنا، وقائما على مبدأ الجمع بين طاقات العناصر كافة ومبدأ التكاملية والاستغلال الأقصى للميزات النسبية لكل منظمة - بوضع تقسيم رشيد للعمل بينهما حسب الاقتضاء.

إن التنمية الفعالة للروابط بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستعزز إنشاء المنظمة بوصفها منظمة إقليمية مكتملة التكوين وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وستقوي دورها التنسيقي والتنظيمي المركزي في القارة الأوروبية في مجال الأمن.

وأحد المجالات ذات الأولوية للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة يظل يتمثل في الإمكانات الأوروبية العامة المتنامية في مجال صون السلم، بما في ذلك تعزيز قاعدتها المعيارية في سياق مهام وامتيازات مجلس الأمن الثابتة القائمة بموجب الميثاق. ونرى أنه سيكون هناك مغزى إيجابي لإقامة تعاون عملي أوثق بين الأمم المتحدة والمنظمة في صياغة المبادئ والنهج المشتركة لعمليات حفظ السلم، لا سيما في المجال شديد الأهمية المتعلق بعمليات الشرطة المدنية في ميدان حفظ السلم.

إن التعزيز المستمر لمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تسوية الأزمات والصراعات الإقليمية يقود باطراد إلى حالة قد يتسنى فيها للمنظمة أن تضطلع بعملياتها الخاصة لحفظ السلم بمشاركة ممكنة لآليات أخرى متعددة الأطراف في المنطقة الأوروبية والأطلسية. وتنمية قدرات المنظمة في مجال حفظ السلم ينبغي أن تتم في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة واعتمادا على خبرة المنظمة وميثاقها.

والخبرة التعاونية التي تراكمت لدى الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمثل أساسا طيبا لصياغة ميثاق للأمن الأوروبي. ومن الممكن لمساهمة الأمم المتحدة النابعة من خبرتها أن تكون مفيدة في وضع ذلك الميثاق، وبصفة خاصة في وضع خطة للأمن التعاوني، وهذا من شأنه أن يحدد أسس ومعايير التعاون فيما بين مختلف المنظمات في كفالة الأمن الأوروبي.

وهذا الميثاق، الذي يوضع بمبادرة من روسيا، يجب تسخيره، حسب ما ورد على لسان السيد إيفانوف، وزير خارجية روسيا، "لوضع أساس يرتكز عليه بنيان السلام واللاعنف والأمان، بنيان أوروبا القرن الحادي والعشرين غير القابلة للتقسيم". وفي حين أننا يجب أن نواصل التقيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع أوسلو لمجلس وزراء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن الاسراع في إكمال وضع الميثاق، سيكون من الضروري بذل جهود مشتركة للتوقيع على تلك الوثيقة الأساسية في مؤتمر قمة المنظمة القادم في اسطنبول.

إن روسيا تؤيد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بتسوية عدد من الصراعات الإقليمية في منطقة رابطة الدول المستقلة، وهو ما ينبغي أن يعزز صيغ التفاوض الراسخة التي ثبتت فعاليتها. ونحن نرحب بالدعم المتنامي الذي تقدمه المنظمة لعملية السلام في طاجيكستان، خاصة بالتشجيع على وضع اتفاق عام بشأن استعادة السلام والوئام الوطني في ذلك البلد وعلى تنفيذه. وبينما نشيد بمساهمة المنظمة في الجهود المبذولة لتسوية صراع ناغورني كرباخ والصراع الجورجي الأبخازي، نرى أن المنظمة يجدر بها أن تعمل أكثر في المجالات التي تناسبها أفضل من غيرها - مثل رصد حقوق الإنسان وتعزيز إنشاء المؤسسات الديمقراطية ومراقبة الانتخابات. وفي هذا الصدد، نرحب بتنمية التعاون بين المنظمة ومفوضيتي الأمم المتحدة الساميتين لشؤون اللاجئين وحقوق الإنسان.

ومركز المنظمة، بوصفها مؤسسة مركزية متعددة الأطراف في المنطقة الأوروبية والأطلسية، يمكن تعزيزه على نحو جاد بزخم تنامي دورها القيادي في الجهود الدولية العملية للنهوض بتسوية الأزمة في كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعلى أساس الاتفاق مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، قررت المنظمة إنشاء بعثة تحقق في كوسوفو، وهذه الخطة مدعومة من مجلس الأمن. ويتمثل دور البعثة في تقديم مساهمة هامة لإيجاد تسوية سياسية سلمية لأزمة كوسوفو. إن مراقبي المنظمة سيرصدون تنفيذ سلطات صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيي كوسوفو لمتطلبات مجلس الأمن ذات الصلة، وسيقدمون التقارير بانتظام إلى مجلس الأمن. وعلى أساس تلك المعلومات بالتحديد سيحدد مجلس الأمن مدى التقدم المحرز في تنفيذ قراراته.

إن إنشاء بعثة المنظمة للتحقق في كوسوفو يمثل مرحلة جديدة من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في مجال حفظ السلام. فهذه أول مرة تعهد الأمم المتحدة فيها إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بولاية تنفيذ عملية سلام واسعة النطاق. إلا أن هذا القرار لا ينفي الحاجة إلى مواءمة التعاون العملي بين المنظمتين في كوسوفو. ونحن نفترض أن الجهود الجماعية ستنجح في إيجاد صيغة مثلى لذلك. ومن الضروري نشر البعثة بأسرع ما يمكن. وستشارك روسيا بنشاط فيها وستعزز أنشطتها الفعلية.

ثمة دليل جديد على التعاون المثمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة تجلى في التعاون في التحضير لانتخابات عموم البوسنة وفي إجراء تلك الانتخابات في أيلول/سبتمبر تحت رقابة المنظمة. وينبغي أيضا أن تظل

بعثة المنظمة في البوسنة والهرسك على اتصال وثيق مع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لحل المشاكل الأساسية مثل تعزيز ضمانات حقوق الأقليات القومية وحل مشاكل اللاجئين وتطبيع عمل أجهزة السلطات الاتحادية والبلدية.

إن التنسيق الفعال للجهود بين المنظمتين كفله الانتقال السلس لعصا القيادة من الأمم المتحدة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في رصد أنشطة الشرطة المحلية في كرواتيا. والآن يتعين على بعثة المنظمة في كرواتيا أن تقوم بعمل إضافي مسؤول في سياق تعزيز ضمانات كافية لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات القومية، مع مراعاة المشاكل المستمرة المعروفة جيدا في تلك المنطقة.

ونرحب بمبادرة المنظمة في الاضطلاع بدور تنسيقي في الجهود الدولية المبذولة لتعزيز الاستقرار واستعادة الأوضاع الطبيعية وإعادة التأهيل في ألبانيا. وتلك مساهمة ملموسة في تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة البلقان بأسرها.

ونلاحظ مع الارتياح تكثيف الاتصالات بين المنظمة والأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والبيئية، لا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

وروسيا ستواصل الدعوة بنشاط واستمرار لتعزيز النتائج العملية للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمصلحة توطيد الأمن والتعاون عالميا وإقليميا.

السيدة غرتشيتش بولتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كرواتيا تعتبر التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الأمنية الإقليمية جزءا أساسيا من العملية الجارية لتحفيز ودعم مبادرات حفظ السلم وبناء السلم عن طريق المساعدة في مجال إدارة الصراعات وبناء المجتمعات بعد انتهاء الصراع، فضلا عن طريق المبادرات الرامية إلى بناء العمليات الديمقراطية والتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، ترحب كرواتيا بالجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تعزيز منع الصراعات، وتوطيد دعائم المؤسسات الديمقراطية ورصد احترام حقوق الإنسان والأقليات، وفقا للاستنتاجات الواردة في الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة لشبونة. وتقدر كرواتيا أيضا الجهود المباشرة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل بناء السلام في بلدان مثل أذربيجان وأرمينيا والبوسنة والهرسك وجورجيا وطاجيكستان، ومؤخرا جدا في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وكرواتيا، بوصفها عضوا نشطا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ساهمت وستساهم في هذه الجهود. ولقد شاركت كرواتيا في بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لرصد الانتخابات في أذربيجان وألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية سلوفاكيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والجبل الأسود ومقدونيا ومولدوفا. ويتعاون بلدي عن كثب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الأنشطة التي تضطلع بها ويؤيدها، وهي أنشطة تتناول ميادين شتى في كرواتيا، من رصد حقوق الإنسان إلى التعاون في تطبيق القوانين المحلية على الأقليات القومية. وترحب كرواتيا باستعداد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتق فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة في منطقة سلافونيا الشرقية، وتتعهد بأن تبذل قصارى جهدها من أجل مواصلة التعاون الوثيق مع فريق الدعم بغية تيسير جهود بناء الثقة وإعادة الإعمار وتعزيزها في تلك المنطقة وغيرها من مناطق كرواتيا.

وتقدر كرواتيا الدور الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنظيم الانتخابات ورصدها في البوسنة والهرسك، ورصد الامتثال لقواعد وسائط الإعلام، حسبما تنص عليه اتفاقات دايتون للسلام. ويرحب وفد بلادي أيضا بالجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، من أجل المساعدة على تيسير إصلاح جهازي الشرطة والقضاء.

وترحب كرواتيا بالقرار الذي اتخذه المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والذي يقضي بإنشاء بعثة التحقق في كوسوفو، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٠٣ (١٩٩٨). وكرواتيا، بوصفها جارة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تهتم اهتماما حيويا باستقرار جيرانها وبالتالي بإيجاد حل عاجل للأزمة في كوسوفو. وتعتقد كرواتيا أن جميع المسائل السياسية، بما في ذلك مركز كوسوفو في المستقبل، يجب حلها بين سلطات بلغراد وألبان كوسوفو عن طريق عملية سياسية ديمقراطية حقيقية. وتود

كرواتيا أن تنضم إلى الآخرين في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الانتهاكات التي ترتكب ضد السكان المدنيين في كوسوفو، وتؤكد مجددا أن الأفراد المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في كوسوفو يجب أن يحاسبوا عليها.

وترحب كرواتيا باستعداد المجتمع الدولي للمساعدة على تيسير هذه العملية عن طريق جملة أمور منها بعثة التحقق، وستدعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. ويود وفد بلادي أن يرى بعثة التحقق تعمل بكامل طاقتها في أسرع وقت ممكن. واستمرار مشاركة المجتمع الدولي أمر لا غنى عنه للحفاظ على الظروف التي تفضي إلى تحقيق حل سياسي للأزمة. وولاية بعثة التحقق ستضمن المشاركة النشطة للمجتمع الدولي في أزمة كوسوفو حتى يتم تسويتها نهائيا، وفي هذا السياق نفسه ستؤيد كرواتيا أي طلب تتقدم به رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتمديد ولايتها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد موقف حكومتي من مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عمل كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة. فمشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بوصفها إحدى الدول الخمس التي خلفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي الأمم المتحدة، فضلا عن منظمات ومؤسسات دولية أخرى، رهن بتقديمها طلبا للعضوية وبالوفاء بمعايير القبول في هذه المنظمات، شأنها شأن أي متقدم جديد آخر. وتعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو مع الأمم المتحدة لا يمكن ربطه بمسألة عضويتها في هاتين المنظمتين. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الممثلين بالرسالة المشتركة التي وقع عليها وزراء الخارجية في البوسنة والهرسك ومقدونيا وسلوفينيا وكرواتيا في مرفق الوثيقة A/53/190 المؤرخة ٢٤ تموز/ يوليه ١٩٩٨، والتي تنص على الموقف المشترك لتينك الدول الأربع الخلف من هذه المسألة.

وكرواتيا ستبقى ملتزمة بقواعد ومبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بجميع جوانبها، بما في ذلك أبعادها الإنسانية والأمنية والاقتصادية. وعلى الرغم من أننا شاهدون على الطابع المتغير للاحتياجات والأولويات في كل من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنطقتها، فإننا نلاحظ مع الارتياح أن المبادئ التي اعتمدها ما كان يسمى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا قبل ٢٥ عاما تقريبا في هلسنكي لا تزال صالحة ولا تزال تؤتي ثمارا. والآليات التي استحدثت وطورت بمنتهى الفطنة ضمن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو برعايتها، من قبيل وثيقة فيينا أو معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، دللت على دوام صلاحيتها وكفاءتها إلى اليوم. وكرواتيا على اقتناع بأي ما يجري لهذه الآليات من تكييف وتحسين حتى تتناسب مع احتياجات الوقت الراهن سيزيد من رسوخ أركانها، وهي على اقتناع أيضا بأن التحديات الحقيقية لدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مستقبلا، حسبما تمثله الأزمة الراهنة في كوسوفو، لن تتأتى من البعد الأمني، بل من البعدين الإنساني والاقتصادي.

السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا، أود أن أرحب بالسيد جيانكارلو أراغونا، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يبرز وجوده هنا أهمية التعاون بين المنظمتين.

إن وفد جمهورية مولدوفا يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود في الوقت نفسه أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب بمزيد من التفصيل عن بعض جوانب موقف جمهورية مولدوفا من هذه المسألة الهامة.

منذ عام ١٩٧٥ ما فتئت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أداة لمنع الصراعات، ومدافعا عن حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبعد انتهاء الحرب الباردة، بات من الضروري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تضطلع بأنشطة في مجالات جديدة، لا سيما في الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، وتحديد التسلح، ونزع السلاح، وإدارة الأزمات، وتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الأزمات، بما في ذلك تدابير الانعاش.

والتقرير الوارد في الوثيقة A/53/672 يشهد على التعاون المتزايد بين المنظمتين في عدة مجالات معينة. ونلاحظ مع الارتياح الاستنتاج الذي خلص اليه الأمين العام ومفاده أن التعاون والتنسيق شهدا تحسنا خلال العام الماضي. وهذا يظهر بصورة خاصة في العمل المشترك الذي يتم القيام به في يوغوسلافيا السابقة وألبانيا. والمثال الفعال على التعاون المثمر بين الأمم المتحدة

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا العام تجلى في إنشاء بعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو وبدء عملها. ويجب أن تبذل هيئات الأمم المتحدة أقصى ما يمكنها لتعزيز هذه الأنشطة الجديدة والهامة.

ويقدر وفد بلادي أيضا حقيقة أن تقرير الأمين العام يولي اهتماما للتعاون بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبرامجها ووكالاتها وبين بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البلدان التي انبثقت عن الاتحاد السوفياتي السابق. ورغم أن هناك تفاهما غير رسمي على وجود تقسيم للعمل بين المنظمتين، فإن بوسع وكالات الأمم المتحدة وبعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تستكشف مجالات جديدة للتعاون والدعم المتبادل بغية تيسير حل المشاكل والعقبات الملحة داخل البلدان المستقلة حديثا.

إن مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مولدوفا، الذي بدأ أعماله عام ١٩٩٣، ليتعاون تعاونا مثمرا مع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عملية تعزيز بناء المؤسسات الديمقراطية. ونتيجة لذلك يجري حاليا إنشاء مركز لحقوق الإنسان. وهناك قيد النظر مشروع جديد تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيزيد قيامه التفاهم بين سكان ضفتي نهر نيسترو الذين فرق بينهم الصراع الذي نشب في عام ١٩٩٢.

وعلى الرغم من أننا نقدر تقديرا عاليا الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل حل الصراعات في هذه المنطقة، يرى وفدي أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ومن سوء الطالع أنه لم يحدث تقدم كبير في حل هذه الصراعات خلال السنة الماضية على الرغم مما تشكله من تهديد كبير للأمن والوحدة الإقليمية وسيادة الدولة في تلك البلدان، وهو أمر ينطبق على جميع حالات الصراع في المنطقة، وبغض النظر عن أي منظمة دولية تهتم بالموضوع.

ويرى وفدي أنه يجب في مثل هذه الحالات استخدام جميع إمكانات المنظمتين على نحو أكثر تصميما ودون خشية من تقويض التفاهم القائم بشأن ما يسمى بتقسيم العمل.

والحاجة إلى القيام بذلك تنشأ أيضا من الطبيعة البحتة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي يناسبها أن تحتل مرتبة وسطى بين الدبلوماسية والقوة. والنتائج الإيجابية بصفة أساسية التي تمكنت منظمة الأمن والتعاون من إحرازها في يوغوسلافيا السابقة، تيسرت بمساندة من المناقشات القوية والفعالة من مجلس الأمن وبفضل القرارات الواضحة التي اتخذها.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار التجربة العملية للأمين العام في مسائل حفظ السلام، فإن من الأمور التي تحظى بتقدير عال، مشاركته الشخصية من خلال زيارته التي جاءت في الوقت المناسب إلى الدول الحديثة الاستقلال.

وتضطلع بعثة منظمة الأمن والتعاون بدور نشط في البحث عن حلول للآثار المترتبة على الصراع في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا. ولكننا لانزال نواجه مصاعب في عملية التفاوض الجارية بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وممثلين لروسيا وأوكرانيا كوسطاء. ومن سوء الطالع أنه حتى بعد مضي أربع سنوات لم يحرز تقدم في إنفاذ وتطبيق الاتفاق المبرم بين مولدوفا وروسيا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وكما أعلن رئيس بلدي في الجمعية العامة، فإن الإنسحاب المبكر والمنظم والكامل للقوات الروسية وسحب الكميات الضخمة من الأسلحة والذخائر من أراضي جمهورية مولدوفا، من شأنهما أن يعززا بقدر كبير الاستقرار في المنطقة وأن ييسرا في الوقت نفسه عملية تسوية الأزمة.

ولقد دعا وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون مؤخرا إلى إجراء محادثات نشطة ترمي إلى تعزيز استقلال مولدوفا وسيادتها ووحدة أراضيها، وكذلك إلى التوصل إلى تفاهم بشأن مركز الإقليم المنشق. وأعربت منظمة الأمن والتعاون أيضا عن قلقها من عدم إحراز تقدم بشأن انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة.

وترحب جمهورية مولدوفا بنتائج الاجتماع الوزاري الذي عقد في أوسلو، والتي تشكل خطوة إلى الأمام في اتجاه تكييف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الوقائع الجديدة، في جعل المنظمة أكثر فاعلية باستحداث وسائل لمنع نشوب الأزمات وتعزيز الديمقراطية، أو بإتاحة إمكانيات الأجهزة الأوروبية وعبر الأطلسية الأخرى لتكون تحت تصرفها.

ويدرك وفدي تماما أن التنفيذ الكامل لقرارات اجتماعي قمة بودابست ولشبونة ذات الصلة، من شأنه أن ييسر لنا اتخاذ موقف إيجابي تجاه عملية اعتماد معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي يمكن أن يكون التوقيع عليها الحدث الرئيسي في قمة منظمة الأمن والتعاون المقبلة. ومن شأنه أيضا أن يساعد في عملية وضع ميثاق الأمن الأوروبي، الذي ستكون نتيجته الارتقاء بالتعاون بين منظمة الأمن والتعاون والأمم المتحدة إلى مستوى جديد من الكفاءة والاعتراف به على نطاق واسع.

والبعد الاقتصادي للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا له أهمية قصوى في الوقت الراهن، حيث تواجه الاقتصادات، لا سيما التي تمر بمرحلة انتقالية، الآثار السلبية الضخمة للعولمة. ومولدوفا تؤيد تكثيف التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للأمن. ونقدر تقديرا عاليا كون المحفل الاقتصادي الأخير لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كرس نفسه لموضوع في غاية الأهمية هو الجوانب الأمنية لتنمية الطاقة في منطقة منظمة الأمن والتعاون.

في الختام أود أن أعرب عن اقتناعنا بأن واقعنا المتغير يبرهن على الحاجة إلى تعزيز التعاون المنتظم بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في العديد من مجالات الأمن. ويحدونا الأمل في أن يعطي مشروع قرار الجمعية العامة بشأن هذا البند دفعة جديدة وقوية لتنفيذ التدابير العملية الناتجة عن التعاون بين دعامتين هامتين من دعائم الأمن الدولي.

أخيرا أود، باسم حكومتي، أن أشكر حكومة بولندا على أدائها بكفاءة عالية مهمتها كرئيس لمنظمة الأمن والتعاون لعام ١٩٩٨، وأن أعرب عن تقديرنا للوفد البولندي، وبصفة شخصية لسفيره. ونتطلع إلى التعاون الوثيق مع وفد رئيس الدورة المقبلة، النرويج.

السيد أبليان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسيد جيانكارلو أراغونا، الأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن التغيرات الهائلة التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة أتاحت فرصا جديدة للتعاون بين الأمم، وجلبت أيضا معها تهديدات جديدة. وهذه الثنائية تجعل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أكثر إلحاحا، بغية اغتنام الفرص البادية والتصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي.

قبل عشر سنوات، عندما انهارت المنظومة الشيوعية، كان من الممكن أن تُترك العديد من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل أرمينيا، في فراغ سياسي وأمني. ولكن كان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من الرؤية والقيادة ماجعلها تشمل تلك البلدان في تشكيلها، وبالتالي تتيح الفرصة لبلد صغير مثل أرمينيا أن يرسي أركانه على مجتمع الدول الأوروبية وفقا للقيم السياسية والاجتماعية التليدة. وبينما نأمل أن تكون عملية التكامل هذه مستمرة وشاملة، فإننا نعتبر أن هذا الارتباط يشكل تحديات وفرصا في نفس الوقت.

إننا نؤيد تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بوصفها محفلا رئيسيا لمواجهة التحديات في المنطقة عن طريق الدبلوماسية الوقائية، ومنع الصراعات، وإدارة الأزمات والإنعاش بعد الصراع. فتعزيز دور منظمة الأمن والتعاون من شأنه أن يمكنها من الاضطلاع على نحو أفضل بمسؤولياتها كمنظمة إقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وتكمن قوة وجاذبية منظمة الأمن والتعاون في أنها تشكلت كجماعة ذات قيم مشتركة. وهذا الوعد، مع التزامنا بتلك القيم، هو الذي جمع بيننا في تلك المنظمة. والواقع أن عضويتنا في منظمة الأمن والتعاون تلقي على عاتقنا مسؤوليات وواجبات بأن نستوفي متطلبات معينة وأن نبلغ مستويات تتوافق أيضا مع مصالحنا الوطنية.

واليوم إذ تظهر إلى السطح بعض الصراعات التي ظلت مكبوتة منذ زمن طويل، نلاحظ مع الارتياح أن منظمة الأمن والتعاون مستعدة للنهوض لمواجهة التحدي واستكشاف مناطق جديدة. وهي في سعيها إلى إيجاد الحلول أو إدارة الأزمات، وبوصفها منظمة متعددة الجنسيات ومعقدة التركيب، تحتاج في أحيان كثيرة إلى التوفيق بين مبادئ وأعراف قد لا يبدو دائما لأول وهلة أنها متجانسة.

ومن تلك الصراعات الصراع الدائر في ناغورني كاراباخ، الذي لا شك أنه يمكن أن يعتبر من التحديات التي تواجه منظمة الأمن والتعاون اليوم. لقد وضع وقف إطلاق النار، الذي أقر في عام ١٩٩٤، حدا

للقتال. ولكن مسألة ناغورني كاراباخ، وهي أول مشكلة تظهر في أوروبا بعد إنهيار حائط برلين، ظلت بدون حل. إننا نقدر الجهود المتجددة المبذولة من الرؤساء المشاركين لمؤتمر منظمة الأمن والتعاون في مينسك للتوصل إلى حل مقبول لجميع أطراف الصراع ونثني ثناء عاليا على تلك الجهود. وقد ظل موقف أرمينيا دائما أنه لا يمكن أن يكون هناك حل لهذا الصراع إلا الحل السياسي، وأن الحل ينبغي أن يقوم على أساس تقديم التنازلات المتبادلة. وعلى أساس هذا الاعتقاد والاستعداد لإقامة سلام راسخ ودائم في المنطقة، وافقت أرمينيا وناغورني كاراباخ على اقتراح الرؤساء المشاركين لمؤتمر منظمة الأمن والتعاون في مينسك بالبدء في مفاوضات على أساس مقترحات الرؤساء المشاركين. إلا أن أذربيجان لم تشأ أن تلاقي أرمينيا وناغورني كاراباخ في منتصف الطريق. ولا يمكن أن يوجد حل راسخ ودائم إذا ما خرج أحد الأطراف خاسرا في هذه اللعبة. ولهذا فإننا نعتقد أنه يجب على كل طرف أن يتنازل عن شيء ما، حتى يمكن للجميع أن يحصلوا على كل شيء وبصورة دائمة.

إن الأمل المتجدد في أن تقربنا الجهود النشطة التي يبذلها الرؤساء المشاركون خطوة من الحل النهائي للصراع تبدد للأسف عندما رفضت أذربيجان قبول مقترح الرؤساء المشاركين. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن مشروع القرار الرئيسي هذا المتعلق بمسألة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يجب أن يراعي الإنجازات التي تحققت إلا أنه يجب ألا يسبب أي ضرر.

وفيما يتعلق بالتعديل الذي تقترحه أذربيجان والذي يرد في الوثيقة A/53/L.61، يتعين عليّ أن أذكر أنه أحادي الجانب ومنحاز وأنه سيفرض إطارا إلزاميا لا يمكن لأرمينيا أن تقبله. إن هذا التعديل، الذي يمثل محاولة واضحة لتحديد حصيلة المفاوضات مسبقا، يرفض في الواقع الصياغة التي اقترحها الرئيس. ونظرا لأن التعديل المقترح من شأنه أن يجعل العواطف تسود ويوجد بالتالي حالة أكثر تعقدا، فإنه يجعلنا نتشكك بشدة في جدية ما قالته أذربيجان من أنها مهتمة بإيجاد حل لهذا الصراع.

وختاما، أعرب عن تأييدنا لمشروع القرار الذي عرضه الرئيس والذي يرد في الوثيقة A/53/L.60. وأود أن أعرب عن تقديرنا للممثل الدائم لبولندا ووفده على العمل الممتاز الذي أنجز خلال فترة رئاسة بولندا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إننا نتطلع قدما للعمل عن كثب مع وفد النرويج، الرئيس المقبل للمنظمة.

السيدة أريستانبكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد كازاخستان أن يعرب عن تقديره للأمين العام على إعداد التقرير بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (A/53/672). ونحن نلاحظ مع الارتياح التعاون المتزايد بين المنظمتين، ونرحب بالخطوات التي اتخذت عبر السنة الماضية لتحسين تنسيق أنشطتهما.

ونحن نلاحظ مع التقدير العمل النشط الذي يضطلع به وفد بولندا، البلد الذي يشغل منصب رئاسة المنظمة، والسفير إيوجنيوتش فايتزنر. وأود أيضا باسم وفد كازاخستان أن أرحب بأمين عام المنظمة، السيد جيانكارلو أراغونا.

إن كازاخستان اصبحت شريكة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بغية كفالة أمن بلدنا على أساس المبادئ الأساسية للمنظمة التي ترد في وثيقة هلسنكي الختامية ووثائق المنظمة الأخرى. وهناك اتجاه هام جذب انتباه كازاخستان ألا وهو بناء هيكل جديد للأمن في أوروبا. وترحب كازاخستان بجهود المنظمة في تلك الوجهة.

ورغم الخلافات القائمة بشأن النهج، نحن على اقتناع بأن ميثاق الأمن الأوروبي وثيقة تشمل تقريبا جميع الجوانب الرئيسية للأمن في أوروبا. وبوجه عام، فإن استجابتنا إيجابية لقائمة عناصر الميثاق التي قدمها رئيس المنظمة، السيد برونسلاف جريميك، وزير خارجية بولندا.

وفي عالم اليوم المتعدد الأقطاب، فإن التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الطائفة الواسعة من أنشطة المنظمتين تزداد أهميته على نحو كبير. ويصدق ذلك فوق كل شيء فيما يتصل بالأنشطة المتعلقة بالإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية، وإدارة الأزمات، والحد من الأسلحة ونزع السلاح، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراعات، وأيضا في دعم عمليات التنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكما يبين تقرير الأمين العام، فإن الشراكة بين المنظمتين في جميع جوانب النشاط الدولي هذه تيسر على نحو مطرد العمل المنسق للأمم المتحدة

والمنظمة وتوسع ترسانة الآليات الفعالة المتاحة لهما لحل مشاكل محددة. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها أمين عام الأمم المتحدة مع كل من رئيس المنظمة وأمينها العام، مما ييسر التنسيق المحسن للأنشطة المشتركة على مستوى المقار وفي الميدان.

إن كازاخستان تؤيد زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة في مجال حفظ السلم، وتقدر أيما تقدير الدور الذي تضطلع به المنظمتان في تسوية الصراعات في البلدان التي تشكلت في إقليم يوغوسلافيا السابقة، وفي ألبانيا، وداخل رابطة الدول المستقلة.

ومن الأمور المهمة أيضا، في رأينا، التعاون المتزايد بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا السياق، نرحب بتوقيع مذكرة التفاهم بشأن تعزيز التعاون بين المفوضية وأمانة المنظمة ووضع اتفاقات إطارية للشراكة بين المفوضية وفرادى مؤسسات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن جوانب التعاون الملموسة الأخرى المشاريع المشتركة والعمل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة بشأن المضي قدما في بناء المؤسسات الديمقراطية والحكم الصالح وتعزيز حقوق الإنسان، وإنشاء إطار لتنسيق عون المانحين. والخطوات المتخذة لتعزيز التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمنظمة تستحق الدعم أيضا.

وفي الوقت نفسه، في رأي كازاخستان، لا ينبغي للتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمة أن يغفل مجالا هاما للغاية من مجالات النشاط مثل حماية البيئة، يمثل أحد أكثر الجوانب أهمية في الأمن الإقليمي والدولي. ونحن نحث بانتظام، ولا نزال نحث، على تعزيز هذا الجانب من أنشطة المنظمة، ونرحب في هذا الصدد بقرار إنشاء مكتب منسق المنظمة للأنشطة الاقتصادية والبيئية في عام ١٩٩٨. إن كازاخستان، التي تولي أهمية كبيرة لمشاكل التغلب على آثار الكوارث البيئية في منطقة آسيا الوسطى، على استعداد لمواصلة القيام بدور نشط في مختلف أشكال النشاط الاقتصادي والبيئي التي تضطلع بها المنظمة.

إن العالم اليوم في سبيله لأن يصبح نظاما متكاملا ومترابطا. وليس في وسع منظمة دولية بمفردها أن تتصدى للأخطار المتعددة الأوجه التي تهدد الاستقرار. ووفقا لذلك، ترى كازخستان أن ثمة حاجة لوضع خطة أمنية تراعي العامل الأوراسي وقدرات بلدان آسيا الوسطى في تعزيز الأمن في سياق التعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والتفاهم المتبادل بين الشرق والغرب يتيح إمكانات ممتازة ينبغي تسخيرها لمصلحة بلداننا وشعوبنا.

ومن مساهمات كازاخستان الملموسة في تعزيز الاستقرار الإقليمي كان تنفيذ بلدنا، بالاشتراك مع أوكرانيا وبيلاروس، للالتزام بإزالة جميع الرؤوس الحربية النووية من أراضينا. وقد لاحظ الإعلان المعتمد في مؤتمر قمة المنظمة في لشبونة أن ذلك مثل مساهمة تاريخية في خفض التهديد النووي وفي إنشاء مجال أمني مشترك في أوروبا.

إن كازاخستان تعمل باستمرار على تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. ونلاحظ مع الارتياح في هذا الصدد أن المبادرة التي تقدم بها رئيس كازاخستان، السيد نورسلطان نزاربايف، من أجل عقد مؤتمر بشأن التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، التي تقدم بها أولا في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، قد بدأت خطوطها العريضة تتخذ الشكل العملي وفي سبيلها إلى أن تصبح عاملا حقيقيا في الحياة الدولية. وهذه المبادرة تؤيدها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي يشارك ممثلوها بانتظام بصفة مراقبين في اجتماعات الدول المشاركة في المؤتمر التي تعقد في كازاخستان.

وتعلق كازاخستان أهمية كبرى على المشاريع المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى التشجيع على إقامة المؤسسات الديمقراطية والحكم الصالح وإلى رصد الانتخابات. ولقد اخترنا الديمقراطية والمجتمع المنفتح قبل سبع سنوات، ونحن نتخذ الآن خطوات ملموسة لتكثيف الإصلاحات الديمقراطية.

بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وضع رئيس كازاخستان في رسالته إلى شعب البلاد، التوجهات الرئيسية لاتصاف المجتمع بالطابع الديمقراطي على عتبة القرن الحادي والعشرين. وهذا البرنامج يشمل مجالات

هامة من قبيل الانتخابات والأحزاب السياسية والبرلمان والمجتمع المدني والنظام القضائي ووسائط الإعلام. وأن الارتقاء بالديمقراطية إلى مستوى سياسة الدولة، وهذا أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ كازاخستان، تقدم كبير نحو انشاء مجتمع مدني.

وتعمل حكومة كازاخستان بنشاط على تعزيز تطوير مكون لآسيا الوسطى في عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. فالزيارات المتكررة التي تقوم بها قيادة المنظمة إلى كازاخستان، والمؤتمرات والحلقات الدراسية التي تعقد على نحو مشترك مع مختلف مؤسسات المنظمة، وتوفير مساعدات تقنية وخبرات في مجموعة واسعة من الأنشطة، أمور يسرت التوقيع في أوسلو، النرويج، بتاريخ ٣ كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام، على مذكرة تفاهم بين حكومة كازاخستان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن افتتاح مركز للمنظمة في ألماتي. ونشعر بالامتنان إزاء هذا القرار بشأن افتتاح مركز للمنظمة في أوائل عام ١٩٩٩.

ثمة صك ثنائي هام آخر تم التوقيع عليه الأسبوع الماضي في سياق اجتماع وزراء الشؤون الخارجية في أوسلو، هو مذكرة التفاهم بين حكومة كازاخستان ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونلاحظ مع الارتياح الاهتمام المتزايد الذي تبديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمنطقة آسيا الوسطى، ونرحب بزيادة التعاون بين بلدان المنطقة والمنظمة.

وتقدر كازاخستان عظيم التقدير دور وإسهام الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في حل مشاكل إقليمية ودولية ملحة. ونعرب عن الأمل في أن يعزز توطيد التعاون بين المنظمتين قضية صون السلم والأمن الدوليين، وأن يحتاط للجوانب الإنسانية للأمن والتنمية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان وتطوير المؤسسات الديمقراطية.

وكازاخستان، بصفتها مقدمة لمشروع القرار الذي يرد في الوثيقة A/53/L.60، تؤيده تمام التأييد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٥/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، أعطي الكلمة الآن للأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد جيانتارلو أراغونا.

السيد أراغونا (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني عظيم السرور أن أخاطب الجمعية العامة وأن أوجز للأعضاء نقاط التعاون الهامة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في عام ١٩٩٨. واسمحوا لي أن أذكر في البداية أنه تم إحراز تقدم كبير في هذا الميدان، مثلما يبينه تقرير الأمين العام كوفي عنان (A/53/672).

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جمعة (بروني دار السلام).

منذ أن حضرت اجتماع المنظمات الإقليمية الذي دعا إليه الأمين العام في نيويورك في تموز/يوليه، تطورت أنشطتنا وتطور تعاوننا على حد سواء مع الأمم المتحدة بطرائق هامة الأمر الذي يبين وجود احتياجات في الميدان.

لقد وصف الأمين العام، كوفي عنان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في رسالته إلى اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في أوسلو يومي ٢ و ٣ كانون الأول/ ديسمبر، بأنها الشريط الإقليمي الرئيسي للأمم المتحدة في أوروبا بنطاقها الأوسع. وخلال اجتماع المجلس في أوسلو ناقش وزراء الخارجية إسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الأمن الأوروبي وفي دور المنظمة في ظهور شراكة لا هرمية، ومكملة، ومفيدة على نحو مشترك فيما بين مختلف المنظمات والمؤسسات.

وقبل أن أنتقل إلى مناقشة تعاوننا في الميدان، ولا سيما تعاوننا في كوسوفو، اسمحوا لي أن أذكر تطورا هاما أظهر عمق العلاقات بين منظمتينا، عنيت إبرام مذكرات تفاهم وتبادل رسائل بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووكالات الأمم المتحدة. وقد تجلى التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في مجالين محوريين. الأول هو رابطة الوصل بين الأمن والهجرة والتشريد. والثاني هو حقوق الإنسان. ومثلما أكد السيد بتروفيسكي، وكيل الأمين العام والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، في خطابه الذي لقي في فيينا عظيم التقدير أمام المجلس الدائم التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

"إن التوسع في أشكال تعزيز التعاون بين المنظمة العالمية الوحيدة في العالم ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ... ضروري ليس من أجل التخفيف من المعاناة الإنسانية في مناطق الأزمات فحسب، بل لتعزيز التزامنا المشترك بالديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي".

واعترافا بأهمية الترابط القائم بين الأمن واللاجئين، أبرمت في تشرين الأول/اكتوبر مذكرة تفاهم مع المفوضة السامية أوغاتا بشأن تعزيز التعاون بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وأمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أوحى بهذا الاتفاق التفاعل الممتاز في الميدان والآليات العاملة بالفعل، على سبيل المثال بتبادل أفضل للمعلومات، وتسمية موظفين لشؤون الاتصال، وتبادل التمثيل في اجتماعات هامة، وتقييم مشترك لحالات تبعث على شواغل مشتركة، وتماسك الموقف في الميدان، وإمكانية عقد اجتماعات ذات توجه نحو تحقيق الأهداف. إن التعاون الوثيق المتزايد بين مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لهو اعتراف بالارتباط الهام القائم بين مسائل الهجرة، والتشريد والأمن.

واتخذت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة خطوات أخرى للتعاون عن كثب في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ففي حزيران/يونيه ١٩٩٨، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتلتزم المنظمات في تلك المذكرة بتعزيز التعاون في دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتعليم حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان بالنسبة للمرأة. وتجري أيضا اتصالات منتظمة بين المفوض السامي لحقوق الإنسان والمفوض السامي للأقليات القومية، فضلا عن بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتم اجتذاب منظمات ومؤسسات دولية في العمل الي يضطلع به في سياق النموذج الأمني. وبناء على توصية مني، شارك ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة بنشاط في اجتماع خاص غير رسمي عقدته في تشرين الأول/اكتوبر لجنة النموذج الأمني التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعرضوا آراءهم بشأن منبر الأمن التعاوني. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بتقديم تصوراتهم وآرائهم البناءة والبراغماتية بشأن زيادة التعاون مع منظمتنا، ونحن ممتنون لهم عليها وسنأخذ بها في سياق مداولاتنا المتعلقة بوثيقة - ميثاق الأمن الأوروبي، فضلا عن الجهود التي نبذلها حاليا من أجل تعزيز التعاون.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى بعثة التحقق في كوسوفو. فهي كما أعلن الوزراء في أوسلو، أضخم وأصعب عملية ميدانية تقوم بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتدل على اعتراف المجتمع الدولي بخبرة وإمكانية المنظمة المتنامية للإسهام في الأمن. وأشاد الأمين العام في البيان الذي أدلى به في اجتماع أوسلو الوزاري، بـ "الحماس والشجاعة اللذين تواجه بهما [منظمة الأمن والتعاون] التحديات الجديدة".

وفي أوسلو وافق وزراء الخارجية على أن إنشاء بعثة التحقق في كوسوفو فتح مرحلة جديدة في تطوير آليات المنظمة التنفيذية لمنع الصراعات وأنشطة إدارة الصراع. وأوضحوا أن نجاح البعثة سيتطلب التعاون الفعال مع الهيئات الأخرى المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. والواقع أن الحاجة إلى التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لإيجاد حل لأزمة كوسوفو تم الاعتراف بها منذ البداية وأدرجت في تخطيط البعثة من البداية.

والتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك بين المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، في الفترة التي أدت إلى إنشاء بعثة التحقق في كوسوفو، مثال على تنسيق الجهود من جانب المجتمع الدولي.

ومما له أهمية خاصة أن البعثة أنشئت بإذن من مجلس الأمن وستقوم بالتحقق من امتثال جميع الأطراف في كوسوفو لقرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨). وسترفع تقاريرها عن حالات إحراز التقدم أو عدم الامتثال وغيرها إلى مجلس الأمن. وكما أوصى الأمين العام مجلس الأمن، يجب إقامة "قنوات مفتوحة للاتصال فيما بيننا"، وبالتالي تجنب الحاجة إلى "وجود سياسي موازٍ من جانب الأمم المتحدة" في كوسوفو. وهذا نهج جيد. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مصممة على الاضطلاع الكامل بدورها

كترتيب إقليمي بالمعنى الوارد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وبعثة التحقق في كوسوفو ستساعد أيضا مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرهما من المنظمات الدولية في تيسير عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم، وتقديم المساعدات الإنسانية التسهيلية إليهم من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وصربيا وكوسوفو، فضلا عن المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية. وبفضل البيئة الأكثر أمنا التي وفرها نشر البعثة الدبلوماسية للمراقبة في كوسوفو والعناصر الأولى من بعثة التحقق في كوسوفو، بدأ الألبان في كوسوفو في العودة إلى ديارهم، واستطاعت الوكالات الإنسانية أن تستأنف أنشطتها. ولذلك فإن هدفنا الأول - وهو منع وقوع كارثة إنسانية في فصل الشتاء - يجب أن يتحقق.

لقد شارك ممثلون عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الهجرة الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في الاجتماع المحدد الهدف بشأن الجانب المتعلق بالبعد الإنساني من أنشطة منظمة الأمن والتعاون في كوسوفو، المعقود في وارسو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وتم التأكيد خلال ذلك الاجتماع على ضرورة كفالة التنسيق الجيد والتكامل بين جميع المنظمات الدولية المعنية من خلال آليات للتنسيق ومركز للتنسيق في إطار بعثة التحقق في كوسوفو.

ويجري نشر البعثة وفقا للخطة المرسومة وينسجم مع القدرة الاستيعابية لمنطقة تبدو فيها القيود السوقية واضحة. وبإضافة أعضاء البعثة الدبلوماسية للمراقبة في كوسوفو، الذين سيدمجون تدريجيا في بعثة التحقق، يبلغ قوام البعثة في الوقت الراهن ٧٠٠ فرد. والمركز الأول من المراكز الإقليمية الخمسة قد اكتمل عدد موظفيه. وبحلول نهاية شهر كانون الثاني/يناير ستكون جميع المراكز في مرحلة العمل وستبلغ البعثة قوامها الكامل.

وقد بدأ تدريب أول مجموعة من المحققين قبل أسبوعين. وأود هنا أن أشكر جميع وكالات الأمم المتحدة التي شاركت في إعداد الوثائق المتعلقة بخلفيات التدريب، لا سيما في ميدان حقوق الإنسان، والتي أعارت خدمات موظفين للمشاركة في الإحاطات الإعلامية المقدمة. وهذا تطبيق ملموس لاستراتيجية التدريب التي وضعتها أمانة منظمة الأمن والتعاون في هذه السنة، وتسعى إلى الاستفادة من خبرة المنظمات الدولية الأخرى والقيام بأعمال مشتركة معها.

وتتوقع بعثة التحقق في كوسوفو، لكيما تحظى بالنجاح، المساهمة من المنظمات الأخرى. وأنا واثق من أننا يمكن أن نعول على الدعم الكامل من الأمم المتحدة.

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعد كوسوفو، ستكون منظمة مختلفة جدا. لقد وضعتنا العمليات التي جرت في ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا على الخريطة؛ أما بعثة كوسوفو فإنها تأخذنا إلى بعد جديد. والعملية التي نضطلع بها في كوسوفو، والشكل الذي يتخذه التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في الميدان، سيصقلان مواهب المنظمة وسيؤثران بصورة حاسمة على الأداء العملي للنظام الأمني الأوروبي.

بيد أن كوسوفو ليست المكان الوحيد الذي تجري فيه تغيرات كبيرة في التعاون وتنسيق الأنشطة مع المنظمات الدولية الأخرى بسرعة متزايدة على الدوام. ففي كرواتيا تولت بعثة منظمة الأمن والتعاون خلال السنة الماضية القيام بمهام حيوية بدلا من الأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. واضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور لم يسبق له نظير في نشر مراقبي الشرطة المدنية في إقليم الدانوب في كرواتيا بعد انتهاء ولاية فريق الشرطة المدنية للدعم التابع للأمم المتحدة. وتم الانتقال بصورة سلسلة - "بلا أثر ظاهر"، كما وصفه ممثل الأمين العام - وكان التفاعل بين المنظمتين ممتازا. وأود هنا أن أشكر الأمم المتحدة، التي أسهمت إسهاما كبيرا في هذه النتيجة.

وقد تم الاتفاق في أوسلو على أن "تعزز الدول المشاركة قدرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بعمليات الشرطة"، ولهذا الغرض سيقام تعاون وثيق مع الأمم المتحدة.

ولا يزال وجود منظمة الأمن والتعاون في ألبانيا مثالا ممتازا على قدرة المنظمة على التعاون مع المنظمات الدولية. ولا تزال منظمة الأمن والتعاون، للسنة الثانية حتى

الآن، توفر إطار تنسيق مرنا للمنظمات الأخرى الموجودة في ذلك البلد.

في الآونة الأخيرة استطاعت منظمة الأمن والتعاون أن تخطو خطوة أبعد. فقد ابتدرنا بإنشاء فريق أصدقاء ألبانيا وشاركنا في رئاسته، وقد عقد اجتماعه الافتتاحي في بروكسل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وستوفر منظمة الأمن والتعاون الإطار العام للفريق وسترأس جلساته العامة بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي. والفريق مفتوح للبلدان والمنظمات التي ترغب في أن تدعم ألبانيا بفعالية في جهودها الإنمائية. وينبغي للفريق أن يوفر، من ضمن ما يوفر، محفلا لتبادل المعلومات والتشاور والتنسيق بشأن المسائل السياسية والمالية والاقتصادية والأمنية المتعلقة بألبانيا.

وفي البوسنة والهرسك، زاد تعاوننا مع الأمم المتحدة تعمقا خلال السنة الماضية. ودعمت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أنشطة الأمم المتحدة الانتخابية التي جرت في أيلول/سبتمبر. وظلت تعمل بصورة وثيقة مع بعثتنا بشأن الشؤون الإعلامية. وعملنا يدا بيد على رصد وتعزيز حقوق الإنسان في البلد، وظلت المنظمتان أيضا تتعاونان في إنشاء إطار عام لرصد عودة اللاجئين.

والتعاون الوثيق كان سمة مشاركة المنظمتين في جورجيا. فقد أوفدت منظمة الأمن والتعاون، وفقا لمذكرة التفاهم الموقعة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اثنين من أعضاء بعثتها في جورجيا إلى مكتب حماية حقوق الإنسان في أبخازيا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جمعة (بروني دار السلام).

إن الوزراء، في أوسلو، في قرار بشأن جورجيا

"أكدوا مسؤولية الأمم المتحدة الرئيسية عن دفع العملية في أبخازيا".

وقد طلبوا أيضا إلى

"الرئيس أن يجري مع أمين عام الأمم المتحدة، وداخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مشاورات ملائمة تستقصي فائدة إنشاء مكتب للمنظمة في منطقة غالي".

إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، بوصفهما منظمتين ضامنتين، تواصلان تقديم المساعدة للأطراف في تنفيذ الاتفاق العام بشأن إقامة السلام والوفاق الوطني في طاجيكستان. إن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تتعاونان عن كثب في عدد من المسائل، مثل تعزيز حقوق الإنسان وبناء المؤسسات الديمقراطية، وحماية اللاجئين والمشردين داخليا، والمساعدة في صياغة التعديلات على الدستور، والمساعدة في إجراء الانتخابات. إن عمل كل من منظمتينا في طاجيكستان يمثل مساهمة هامة في استقرار المنطقة، وهو يتم في ظروف صعبة. وقد أسفنا لسماع نبأ مقتل موظفي الأمم المتحدة في شهر آب/أغسطس من هذه السنة.

وثمة مجال من مجالات التعاون الجديدة، وهو مجال نرى أنه ذو أهمية عظيمة، يتمثل في وضع القضايا المتعلقة بنوع الجنس في التيار الرئيسي. وقد اقترح مؤخرا مشروع إقليمي بشأن تكافؤ الفرص مشترك بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويركز هذا المشروع على التشريعات المتعلقة بتكافؤ الفرص وإنشاء ديوان للمظالم ومجلس خاص بتكافؤ الفرص في آسيا الوسطى. إن مكتب الاتصال التابع لنا في آسيا الوسطى، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والبرامج الإقليمية والوطنية المعنية بمسألة نوع الجنس في التنمية والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستعمل معا لدعم دول آسيا الوسطى الخمس في جهودها لإدماج سياسات الفرص المتساوية.

وفي واقع الأمر تقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتوسيع نطاق وجودها في المنطقة بفتح مراكز في ألماتي، وأشغبات وبشكيك، ستوفر بالتأكيد فرصا جديدة للتعاون مع الأمم المتحدة. وقد وقعت الأسبوع الماضي في أوسلو على مذكرة تفاهم مع وزراء خارجية البلدان الثلاثة المعنية، وستقربنا هذه الخطوة من بلوغ أهدافنا.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن ارتياحي لشبكة العلاقات التي تتوسع وتتقوى حاليا بين الأمم المتحدة

ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن هذه العلاقات تنم عن اقتناعنا بأن تعزيز السلم والأمن في أوروبا مهمة لا يمكن إنجازها إلا على أساس التعاون فيما بين جميع المنظمات الدولية ذات الصلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

أعطي الكلمة لممثل أرمينيا بشأن نقطة نظام.

السيد أبليان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يتقدم باقتراح، وفقا للمادة ٧٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الذي تقدم به وفد أذربيجان، والوارد في الوثيقة A/53/L.61، المتضمنة مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا"، للأسباب التالية.

إن التفسيرات والتعريفات المشتركة التي تستخدمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تستند إلى قرارات تتخذ بتوافق الآراء خلال المفاوضات بين وفود الدول الأعضاء في المنظمة في الاجتماعات التي تعقد على مستويات شتى. وهي تعبر عن الموقف الموحد لجميع الدول الأعضاء في المنظمة وتستند إلى الوعي بضرورة ضمان التوازن والموضوعية في جهود الوساطة التي يبذلها فريق منسك.

إن التعديل الذي تقترحه أذربيجان أحادي الجانب ومنحاز، وهو يفرض إطارا إلزاميا لا يمكن لأرمينيا أن تقبله. وهذا التعديل، نظرا لأنه محاولة واضحة لتحديد حصيلة المفاوضات مسبقا، يرفض في الواقع الصياغة التي اقترحها الرئيس. ونحن نعتبر الحفاظ على الصياغة التي قدمها الرئيس مسألة هامة. ونعتبر هذا التعديل خطوة غير صحيحة، حيث أن المنظمة هي الهيئة الوحيدة وذات السلطة التي تتناول صراع ناغورني كاراباخ.

إن وفد أرمينيا يؤيد تماما مشروع القرار الذي قدمه رئيس المنظمة، والذي يرد في الوثيقة A/53/L.60. ومن ثم، يأسف وفدي أن يذكر أن أذربيجان لم تراعِ الحجج التي سقتها للتو. ووفد أرمينيا يعلن رفضه لأي تفسير للصياغة يخالف القرارات المتفق عليها بتوافق الآراء في المنظمة، ما بين أعضائها.

ولهذا، أود أن أتقدم باقتراح بعدم اتخاذ إجراء في التعديل الذي يقترحه وفد أذربيجان والوارد في الوثيقة A/53/L.61.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تقدم ممثل أرمينيا باقتراح، في إطار أحكام المادة ٧٤ من النظام الأساسي، بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل الذي يرد في الوثيقة A/53/L.61.

والمادة ٧٤ تنص،

"لأي ممثل، أثناء مناقشة أي مسألة، أن يقترح تأجيل مناقشة البند قيد البحث. ويجوز لممثلين اثنين، بالإضافة إلى مقدم الاقتراح، أن يتكلما في تأييد الاقتراح ولممثلين اثنين أن يتكلما في معارضته، ثم يُطرح الاقتراح فورا للتصويت. وللرئيس أن يحدد الوقت الذي يُسمح به للمتكلمين بمقتضى هذه المادة".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أذربيجان.

السيد كولييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن وفد أرمينيا، كما فعل في السنتين الماضيتين، يستخدم مرة أخرى وسيلة إجرائية - وهي الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء - في محاولة لحرماننا من حقنا المشروع في حماية أسمى مصالحنا القومية. ووفد أذربيجان يعارض ذلك معارضة تامة.

وكما ذكرنا مرارا، فإن أذربيجان لم تدع أبدا، ولا تدعي الآن، أن لها حقا في أراضي أي بلد؛ كما لن تسمح لأي بلد آخر بأن يعتدي على أراضيها. واليوم فإن نسبة ٢٠ في المائة من أراضينا - وليس من أراضي أرمينيا - خاضعة للاحتلال.

إن بلدي يقاتل من أجل قضية مشروعة. فهو يدافع عن سيادته وسلامته الإقليمية. وبالتالي، يجب ألا نحرم من حقنا في التقدم بتعديل لتنظر فيه الجمعية العامة.

إننا نأمل أن نلقى الدعم من الجمعية العامة، التي رفضت هذه الخطوة الإجرائية في دورتيها الحادية والخمسين والثانية والخمسين.

وندعو الدول الأعضاء إلى المحافظة على موقفها المتسق والمبدئي وأن تصوت ضد الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء الذي تقدمت به أرمينيا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم يكن هناك عضو آخر يرغب في أخذ الكلمة، فسأطرح الآن للتصويت الاقتراح الذي قدمه ممثل أرمينيا بألا يتخذ إجراء بشأن التعديل الوارد في الوثيقة A/53/L.61.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أرمينيا.

المعارضون:
أفغانستان، الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بروني دار السلام، جيبوتي، مصر، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، المكسيك، نيكاراغوا، عمان، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، السودان، تايلند، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

الممتنعون:
أندورا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، جزر البهاما، بربادوس، بلجيكا، بنن، البرازيل، بلغاريا، بوروندي، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، اكوادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، المغرب، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، السنغال، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

رفض الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء بشأن التعديل A/53/L.61 بـ ٣٢ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٩٦ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفد الأردن الأمانة العامة بأنه كان يعتزم التصويت معارضا].

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن الاقتراح بعدم اتخاذ إجراء لم يعتمد، فستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.60 وفي التعديل المقترح عليه في الوثيقة A/53/L.61.

ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، يجرى التصويت على التعديل أولا. ولذلك فإن الجمعية ستبت أولا في التعديل المعمم في الوثيقة A/53/L.61.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، المغرب، موزامبيق، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو،

المملكة العربية السعودية، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، اسبانيا، السودان، سورينام، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
أرمينيا.

الممتنعون:
جزر البهاما، بربادوس، بنن، كوستاريكا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جامايكا، مالي، ميانمار، نيبال، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، سانت لوسيا، ساموا، السنغال، جزر سليمان، سري لانكا، توغو، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فانواتو.

اعتمد التعديل بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٢٠ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك أبلغ وفدا الأردن وغيانا الأمانة العامة بأنهما كانا يعتزمان التصويت مؤيدين].

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.60، بصيغته المعدلة.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:
أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، بوروندي، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لاتفيا، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
أرمينيا والصين.

اعتمد مشروع القرار A/53/L.60 بصيغته المعدلة، بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٨٥/٥٣).

[بعد ذلك أبلغت وفود الأردن والإمارات العربية المتحدة وغيانا الأمانة العامة بأنها كانت تعتزم التصويت مؤيدة].

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت على مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

أود أن أذكر الأعضاء بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد فرابتز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لعدم إمكانية اعتماد مشروع القرار بشأن هذا الموضوع دون تصويت، كما حدث في بعض السنوات السابقة. فهذا القرار جزء من سلسلة القرارات التي تتناول التعاون بين الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية.

وكان الاتحاد الأوروبي يتمنى لو أن مناقشة الموضوع تركزت على تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، وتحسين التنسيق بين المنظمتين.

وفيما يتعلق بمضمون التعديل الذي اقترحه وفد أذربيجان، فإن الاتحاد الأوروبي يحدوه الأمل في أن يتسنى إحراز تقدم جوهري في إيجاد أساس لتسوية تفاوضية للصراع في ناغورني قرباخ تكون مقبولة لجميع الأطراف. ونحن ندعم جهود منظمة الأمن والتعاون المبذولة في هذا الشأن وندعو أطراف الصراع إلى الدخول في حوار مفيد بشأن التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في إطار مؤتمر مينسك.

وكان أعضاء الاتحاد الأوروبي، بوصفهم من مقدمي القرار، يتمنون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الفقرة ١٢ من المنطوق، كما اقترحها في الأصل الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إلا أن التعديل الذي اقترحته أذربيجان يكرر الصياغات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة في السنوات السابقة، ولذا انضم الاتحاد الأوروبي إلى الرؤساء المشاركين لمؤتمر منسك في تأييد التعديل الوارد في الوثيقة A/53/L.61.

السيد إبيليان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوت وفد بلدي معارضا التعديل الذي اقترحه وفد أذربيجان وامتنع عن التصويت على القرار بمجموعه للأسباب التالية.

إن المقترح الأولي الذي قدمه الرئيس الحالي كان متوازنا جدا وأملته الحاجة إلى إنشاء بيئة أكثر مؤاتاة وغير متحيزة في عملية السلام. والصياغة التي اقترحها الرئيس الحالي جسدت على أكمل وجه الشواغل والحالة الراهنة في المفاوضات بشأن مسألة ناغورني كاراباخ. ومما يؤسف له، أن محاولة جعل هذه الصياغة تتخذ شكلا أفضل من شأنها أن تزيد الأمور سوءا بالنسبة للعملية التفاوضية بأكملها.

ولقد اعترتنا الدهشة عندما رأينا الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تصوت مؤيدة التعديل الذي قدمته أذربيجان. وكان فهمنا أن تلك الدول كانت هي المشاركة في تقديم مشروع القرار وكنا نعتقد أنه ينبغي لها أن تؤيد النص الذي كانت قدمته، بينما أصبحت لدينا اليوم حالة صوتت فيها الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار مؤيدة إجراء تغيير في نصها نفسه، وفي هذا الصدد، تولدت لدينا خيبة أمل بصورة خاصة إزاء قرار الرؤساء المشاركين في مجموعة منسك - وهم فرنسا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة - تأييد هذا التعديل. وهذا الموقف يقوض ويلغي المقترح الأصلي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد أيدنا دوما اتباع نهج أكثر مرونة من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال الرؤساء المشاركين في مجموعة منسك، في محاولة للتوفيق بين المبادئ والادعاءات التي يبدو أنها متعارضة. وبقينا على الدوام نعارض التزمت من طرف واحد. ولهذا فإن حكومة بلدي، وكذلك سلطات ناغورني كاراباخ، اعتبرت اقتراح الرؤساء المشاركين جهدا واقعيا في محاولة التصدي لهذه المسألة. وعلى غير شاكلة المحاولات السابقة، كان هناك في هذه المرة إدراك لحقيقة أن الصياغات غير المرنة لن تكون فعالة في التحرك قُدما بالعملية من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية.

ومع ذلك، فإن أذربيجان من خلال رفضها المبادئ التي قدمتها مؤخرا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعدم اتخاذها أية خطوة من أجل التوصل إلى الحل التوفيقي وتقديم التعديل الحالي، الذي يحكم مسبقا على كامل فكرة التوصل إلى تسوية تفاوضية، للسنة الثالثة على التوالي، لم

تدلل على الإرادة السياسية ولا على استعدادها للاضطلاع بالمسؤوليات من أجل السلام. وما كان ينبغي للأمم المتحدة أن تفكر مرتين بالصياغة التي اقترحها الرئيس الحالي، إذ أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي الهيئة الوحيدة الرسمية التي أنيطت بها معالجة مشكلة ناغورني كاراباخ. وأن تلك البلدان التي صوتت مؤيدة إجراء هذا التعديل إنما شجعت أذربيجان على موقفها غير المرن. وعلاوة على ذلك، فحقيقة أن الرؤساء المشاركين في مجموعة منسك، الذين يفترض فيهم أن يكونوا وسطاء محايدين وغير متحيزين، صوتوا على إجراء التعديل، لا يمكن أن يفسر إلا أنه تشجيع آخر لأذربيجان على موقفها المتصلب.

السيدة جيانغ جياغو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يؤيد الوفد الصيني زيادة تعزيز وتقوية التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك من أجل تمكين المنظمتين من الاضطلاع بدور أفضل وبنّاء في ضمان السلم والأمن في أوروبا. وعلى أساس هذا الموقف، انضم الوفد الصيني إما إلى توافق الآراء أو صوت مؤيدا القرارات في إطار هذا البند من جدول الأعمال في الدورات السابقة للجمعية العامة.

ومع ذلك، لاحظنا أن العناصر الجديدة التي تشير إلى الحالة في كوسوفو، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، قد أضيفت إلى قرار هذا العام. وانطلاقا من الموقف المبدئي للوفد الصيني بشأن مسألة كوسوفو وتحفظاته على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن هذا الموضوع، فإنه وجد صعوبة في قبول العناصر المذكورة آنفا. وتقدمنا بتعديلات إلى المشاركين لم تلق القبول. ولذا فإن الوفد الصيني امتنع عن التصويت على هذا القرار.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشير إلى أن الوفد الصيني لم تكن لديه أية صعوبة بالنسبة للعناصر الأخرى في القرار، في صيغتها المعدلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم النظر في البند ٣٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين لدورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين

تقرير خاص للجنة وثائق التفويض (A/53/726)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نستأنف الآن نظرنا في البند ٣ من جدول الأعمال للاستماع إلى بيان يلقيه سعادة السيد هور نام هونغ، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في كمبوديا.

السيد هور (كمبوديا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني لأشعر بالبهجة والفخر والنشوة، في هذه اللحظة، التي يستعيد فيها وفد مملكة كمبوديا، الذي أترأسه، مكانه المناسب في أسرة الأمم المتحدة العظيمة. وفي هذه اللحظة السعيدة، فإنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب هذه الجمعية العامة المهيبة. وباسم الحكومة الملكية الكمبودية، وشعبها، اسمحوا لي أن أعرب عن أحر التهاني للسيد أوبيرتي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين وأن أزجي أعمق آيات الشكر له ولزملائي ولجميع هيئات الأمم المتحدة - وبخاصة لجنة وثائق التفويض، ولممثلي جميع البلدان الصديقة هنا، الذين أسهموا إسهاما هاما في اتخاذ القرار العادل باستعادة الحق الشرعي لحكومة كمبوديا في الاضطلاع بواجباتها كممثلة لدولة عضو في الأمم المتحدة منذ ١٩٥٥.

صحيح أن الطريق إلى مستقبل مشرق ما زالت طويلة، ومؤلمة ومحفوفة بالصعاب. إلا أنها بالرغم من ذلك معبدة بالأمل وبإرادتنا في أن نرى وطننا يستعيد مكانه الذي يليق به في أسرة الدول، وفي أن يتقدم ويتطور. وبعد حملات حافلة بالحيوية قام بها ٣٩ حزبا سياسيا من مختلف المشارب، عقدت الانتخابات العامة في كمبوديا في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ التي حظيت بمشاركة ضخمة من جانب الناخبين - وشارك فيها أكثر من ٩٠ في المائة من الناخبين المسجلين - وتغطية واسعة وفرها أكثر من ٨٠٠ مراقب دولي و ٠٠٠ ٢٠ مراقب وطني. ووصفت نتائج الانتخابات من جانب المجموعة المشتركة للمراقبين الدوليين، بإشراف الأمم المتحدة، ومن جانب المجتمع الدولي بأنها نزيهة وموثوقة.

وشُكلت حكومة ائتلافية بعد مواجهة صعوبات دامت فترة وجيزة. وتحقق ذلك من خلال المبادرة السامية

والميمونة التي اضطلع بها جلالة الملك نوردوم سيهانوك ملك كمبوديا ومن خلال روح التوفيق والمصالحة الوطنية التي تم التدليل عليها من جانب الحزبين السياسيين اللذين حصلا على معظم الأصوات، ومن جانب حزب الشعب الكمبودي وفونسينبك. وبعبارة أخرى، يمكنني أن أؤكد بأن الحقيقة ستنتصر دوما في نهاية المطاف. وأنه لعلى أساس هذا الواقع الذي لا يتغير، وهو العلامة البارزة التي تسم طابع القضايا العادلة التي لا يمكن الوقوف في وجهها، أخذ الشعب الكمبودي أخيرا يخرج من محنته الطويلة.

وحكومة كمبوديا الملكية الجديدة ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها كدولة عضو في أسرة الأمم المتحدة وبتنفيذ البرنامج السياسي الذي صاغه الائتلاف والجمعية الوطنية. وهناك مهمة هائلة وطويلة الأجل تنتظرنا لإعادة بناء دولتنا في ظل السلام والهدوء اللذين استعدناهما.

(تكلم بالانكليزية)

إننا حريصون في هذه اللحظة على إعادة تأكيد عزمنا على المحافظة على العوامل الأساسية لضمان إحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في بلدنا والمساهمة في الجهود الرامية إلى إقامة سلام عادل وشامل ودائم، واستقرار سياسي وتعاون نشط في منطقة جنوب شرقي آسيا.

ونحن نسعى أيضا إلى تعزيز الوشائج الوثيقة التي تربطنا بجيراننا، الذين نرتبط معهم بمصالح مشتركة وتعاون مثمر. وبهذه الروح، فإن كمبوديا، مراعاة لتراثها الثقافي الغني والتزاما بمبادئها وتوجهاتها، تأمل أن تتمكن من الانضمام إلى أسرة بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مؤتمر قمتها السادس، في هانوي، على أساس الاحترام المتبادل التام للاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. وقد حان الوقت لأن نتحد، بدون استثناء، لبناء جنوب شرقي آسيا ليصبح منطقة سلام واستقرار وازدهار. إن مملكة كمبوديا، وهي أحد بلدان جنوب شرقي آسيا، ترى أنه لم يعد هناك اليوم عائق أمام انضمامها إلى تلك المنظمة الإقليمية.

ومن دواعي سرورنا اليوم أن نكرر الإعراب عن بالغ تقديرنا للدور النشط الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تسوية المسائل المتعلقة بالسلم والأمن والتنمية في العالم، وأن نشيد بالسيد كوفي عنان، الأمين العام، على أنشطته النبيلة والدؤوبة في خدمة العديد من البلدان والشعوب التي تواجه صعوبات خطيرة. ونحن الكمبوديين لن ننسى أبدا ما أنجزته الأمم المتحدة بالإصرار والسخاء والموهبة، كي تمنح كمبوديا وشعبها مصيرهما السعيد المتمثل في استعادة السلم والاستقرار في إطار مصالحة وطنية لا غنى عنها. وفي حين أننا لا نزال في بداية عملية إعادة التأهيل والتنمية، فإن مملكة كمبوديا تزخر بالنشاط والإرادة الراسخة لمواصلة التعاون عن كثب مع الأمم المتحدة، كما كان الأمر في الماضي، لتعزيز السلام، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، على أساس احترام السيادة والاستقلال الوطني. وفي هذا الصدد، قررت حكومتنا تمديد فترة أنشطة مكتب مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فنوم بنه حتى سنة ٢٠٠٠، وهو المكتب الذي تتمثل ولايته في مساعدة حكومة كمبوديا الملكية على تحسين جميع الظروف المرتبطة باحترام حقوق الإنسان، وقد أعربنا عن رغبتنا في توسيع نطاق

تعاوننا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة الأخرى من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أتقدم بأصدق آيات الشكر للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، واليابان، والصين، وروسيا، وأصدقاء كمبوديا، على الدور الرئيسي الذي تضطلع به هذه الجهات في العملية التي ترمي إلى تمكين كمبوديا من استعادة الاستقرار والعودة إلى درب الازدهار، وبوجه خاص تمكينها من أن تكون مرة أخرى هنا بين ممثلي هذه الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.